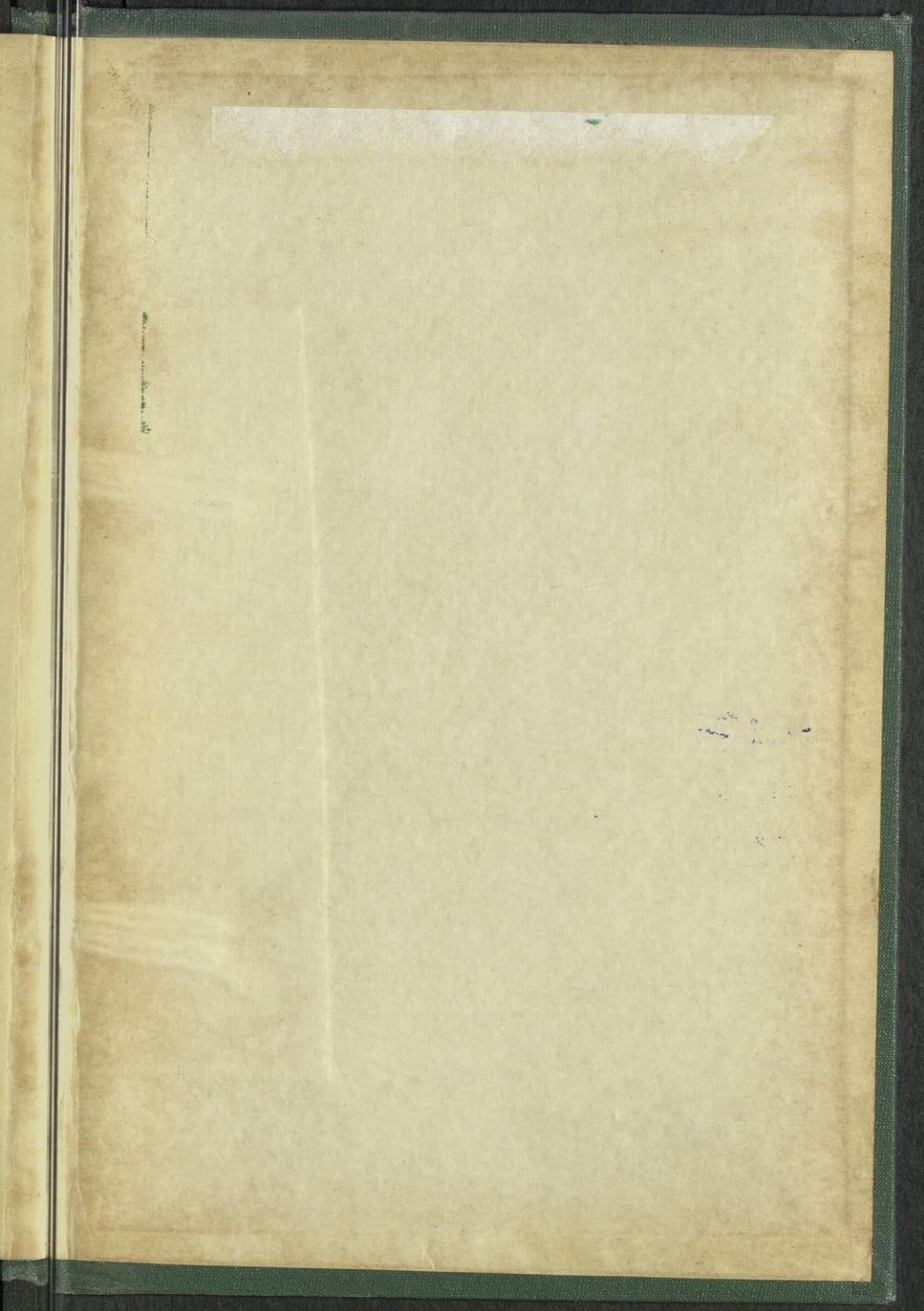


سوريا

قانون الأحوال الشخصية



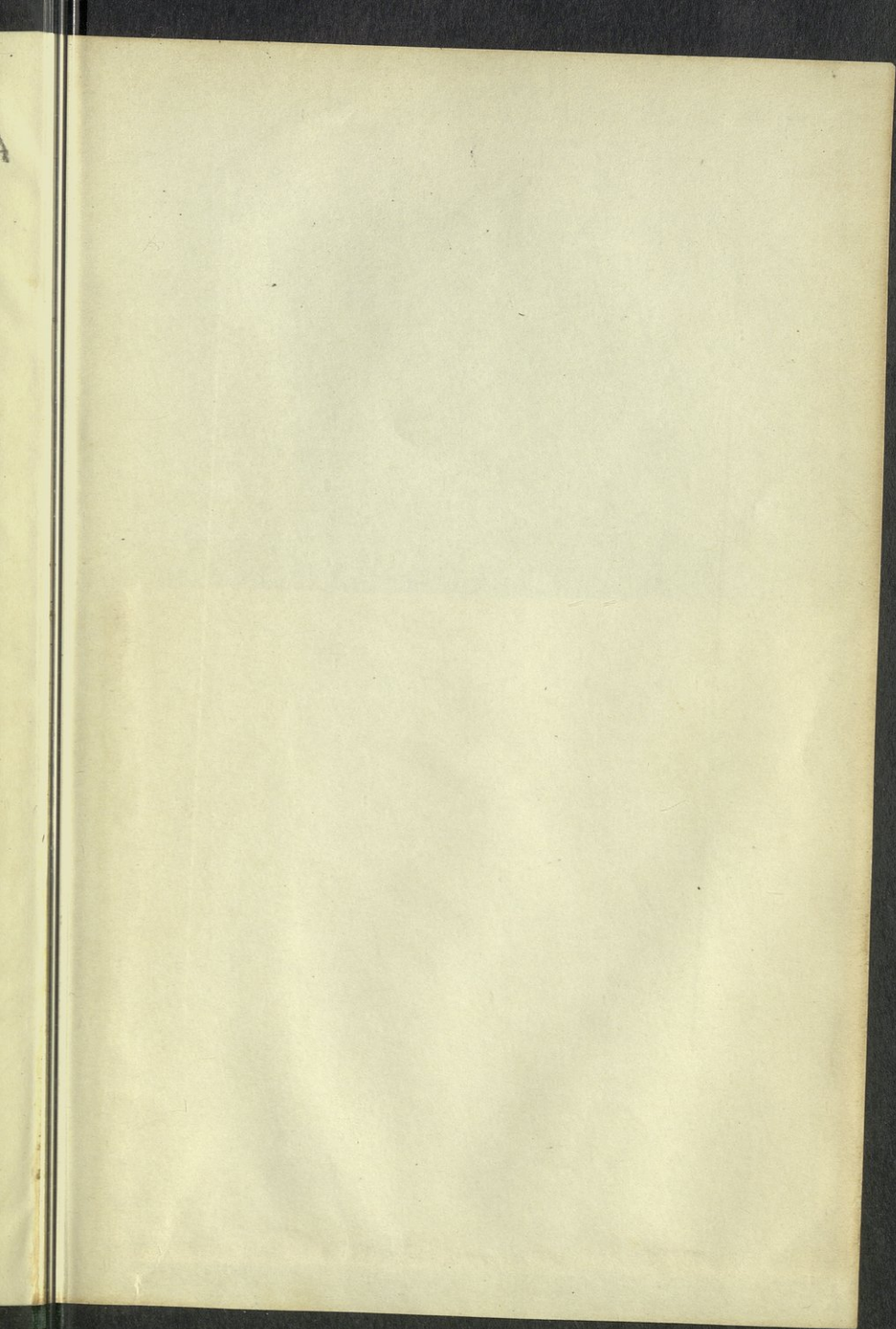
349.569

Su 96 ks A

~~Jan 8 '59~~

~~Jan 21 '59~~

~~RECEIVED~~



349.569
Su96ksA



الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

قانون الاموال الشخصية

الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩

تاريخ ١٧/٩/١٩٥٣

نشر في العدد ٦٣ تاريخ ٨/١٠/١٩٥٣ من الجريدة الرسمية

374
2000

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة



تبرعت بها بالعمارة والمخطوطات

م. ق. ر. ع. ش. أ. و. م. ب. ل. ع. ا.

٧١ / ٢ / ١٣٥٦

تبرعت بها بالعمارة والمخطوطات ٧٢ / ٢ / ١٣٥٦

مكتبة جامعة القاهرة

مرسوم تشريعي رقم ٥٩

تاريخ ١٧/٩/١٩٥٣

قانون الاحوال الشخصية

الان رئيس الجمهورية

بناء على احكام الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من الدستور

يرسم ماييلي :

مادة ١ — يطبق اعتباراً من ١/١١/١٩٥٣ اليوم الاول من شهر تشرين الثاني عام الف وتسعمائة وثلاث وخمسين قانون الاحوال الشخصية المرفق بهذا المرسوم التشريعي .

مادة ٢ — يلغى اعتباراً من التاريخ المذكور قانون حقوق العائلة الصادر بتاريخ ٢٥ تشرين الاول عام ١٣٣٣ وسائر القوانين والارادات السنية والمراسيم التشريعية والقرارات التي تخالف قانون الاحوال الشخصية او لا تأتلف مع احكامه .

مادة ٣ — ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يجب لتنفيذ احكامه وتودع نسخة منه لدى مكتب مجلس النواب حين انتخابه .

دمشق في ١٧/٩/١٩٥٣

رئيس الجمهورية

اديب الشيشكلي

المذكورة الايضاحية لمشروع قانون الاحوال الشخصية

كانت الحكومة العثمانية قد حصرت القضاء والافتاء بالصحيح
الراجح من مذهب ابي حنيفة وسارت المحاكم ودوائر الفتوى على
ذلك امداداً طويلاً تبين بعده ان من الضروري العدول عن القول
الراجح في المذهب احياناً والاخذ من المذاهب الثلاثة الاخرى ومن
مذاهب الأئمة غير الاربعة حيناً ، وجمع الاحكام الشرعية في مجموعات
قانونية وذلك :

١ — لان في المذهب كثيراً من الاقوال المتعددة التي لم يبين ايها
الراجح فكان الاختلاف من جراء ذلك في القضاء والافتاء كثيراً .
٢ — لان المذهب الحنفي واسع وفروعه كثيرة وكتبه متعددة
فكان يصعب على بعض القضاة وعلى المتقاضين الوصول الى الحكم
بسهولة وسرعة .

٣ — لما تغير من الاعراف وما جدد من الحوادث التي دعت
الضرورة للاخذ فيها بغير ما استقر عليه المذهب الذي بنى حكمه في
امثالها على عرف ذلك العصر وحوادثه .

لذلك اصدرت الحكومة العثمانية في سنة ١٢٩٣ مجلة الاحكام
الشرعية ، ثم سنة ١٣٣٦ (هـ) قرار حقوق العائلة المعمول به اليوم
واخذت فيه بطائفة من احكام المذاهب الثلاثة الاخرى واختارت
بعض الاقوال غير الراجحة في المذهب الحنفي واخذت احكاماً من
غير المذاهب الاربعة التي استقر العمل عليها .

كما ان مصر قد اصدرت بعد ذلك بقليل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ثم القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فاتبعت فيها الاسلوب الذي اختاره واضع قانون حقوق العائلة ولكنها لم تعالج في هذين القانونين الا بعض المسائل التي وجدت داعياً الى الاخذ فيها بغير المذهب الحنفي .

وفي سنة ١٩٣٦ الفت في مصر لجنة برئاسة شيخ الازهر وعضوية مفتي الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومشايخ المذاهب الاربعة في الجامع الازهر ، وممثلين عن وزارة العدل وكلية الحقوق وتقابة المحامين والقضاة الشرعيين وغيرهم لوضع قانون شامل للاحوال الشخصية وتوالت اجتماعاتها من ذلك الوقت ولم تنجز الى اليوم الا قانون الاوقاف وقانون الوصية وقانون الميراث .

ولما كانت سوريا الآن في نهضة تشريعية شاملة وكان من الواجب جمع الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية في قانون واحد يسهل الرجوع اليه ويختار من الاقوال اكثرها موافقة للعرف ومطابقة للمصلحة الزمنية لذلك الفت وزارة العدل لجنة من ممثلين عن القضاء الشرعي وعن كلية الحقوق فكان من نتيجة عمل اللجنة هذا المشروع .

اشتمل المشروع على الاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصية من الزواج والطلاق ثم الولادة والنسب والحضانة ثم الاهلية ، والولاية الشرعية ، ثم الوصية ، ثم المواريث . واعتمد في اعداده على خمسة مصادر :

اولا — قانون حقوق العائلة الذي جرى العمل عليه وتعارفه الناس وبنيت عليه الاجتهادات القضائية .

ثانياً — القوانين المصرية مع بعض التعديل احياناً ، بما يوافق المصلحة المحلية .
ثالثاً — الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية لقدرى باشا .
رابعاً — مآراء اللجنة الاخذ فيه بمذهب غير المذهب الحنفي ، وما وضعته في مواد التنظيم التي لاتنافي الحكم الشرعي .
خامساً — مشروع الاحوال الشخصية لقاضي دمشق الاستاذ الشيخ علي الطنطاوي .

وقد تلافي المشروع عدداً من القضايا التي كثرت الشكوى منها فعدل فيها عن الحكم الذي اشتمل عليه قانون حقوق العائلة او كتاب قدرى باشا .

وفما يلي طائفة من هذه القضايا :

أ = في الزواج :

١ — المعمول به الآن هو ان اشارة الاخرس تقوم مقام لفظه ، ولما كانت الكتابة اشارة مبينة ثابتة وكان الاولى بالآخرس ان يعبر بها عن قصده ان كان قادراً عليها فقد اخذ المشروع بذلك وهو قول معتبر للحنفية وقد اختارته مصر في قانون الوصية .

٢ — لما كان المذهب الحنفي لا يعتبر الشروط في الزواج وكان من الضروري مراعاة الشروط التي تنظم الحياة الزوجية كاشتراط اسكان الزوجة في مكان معين او عدم الزوج عليها فقد مشى المشروع على قاعدة في الشروط العقدية استمدها من اقوال الحنابلة .
٣ — عدل المشروع سن اهلية الزواج بما رأته اللجنة ادعى

لحفظ المصلحة .

٤ — لما كان التفاوت الفاحش في السن بين الزوجين يؤدي الى اضطراب الحياة الزوجية او الى فساد خلقي وكانت المحاكم قد درجت على عدم الاذن بهذا الزواج ادارة فقد نص في المشروع على ان للقاضي ان لا يأذن بهذا الزواج .

٥ — ولما كان اباحة التعدد مشروطاً فيها شرعاً المقطرة على الاتفاق على الزوجات جميعاً وكان المشروع قد اخذ بقول من قال بالتفريق لعدم الاتفاق فقد منع زواج المتزوج مرة ثانية اذا كان لا يستطيع الاتفاق على زوجتيه على قاعدة سد الذرائع وذلك مع بقاء الحكم على حاله من جهة صحة هذين الزوجين اذا وقعا حفظاً للنتائج في الانساب وغيرها .

٦ — وقد عدل المشروع عن المذهب الحنفي الذي يحدد أقل المهر بعشرة دراهم الى المذاهب الثلاثة التي لا تجعل لأقله حداً ، كما عدل عنه في جعله النفقة تابعة لحال الزوجين يساراً او اعساراً فجعلها تابعة لحال الزوج اخذاً من مذهب الشافعي الذي يوافق قول للحنفية .

٧ — وجعل تقدير النفقة للقاضي مستعينا ان شاء برأي الخبراء وجعل له ان يأمر الزوج بأسلاف زوجته ما تنفق منه ريثما تنتهي الدعوى بينها وذلك لضرورة المصلحة ولأن الشرع لا يمنع من هذا التنظيم .

ب = في الطلاق :

لقد شرع الله الطلاق في الاسلام لفصم رابطة الزوجية عند تعذر بقائها على حال صالحة وتحقق انها اصبحت غير موصلة الى الغاية منها .

وقد نص الفقهاء على ان ايقاعه مكروه بنص الحديث الشريف ان لم يكن لسبب شرعي .

لقد شرع الطلاق على دفعات ثلاث ليحرب الرجل حياة الطلاق وتجربها المرأة حتى اذا وجدا ان الخير في العودة الى الحياة الزوجية عادا اليها ولا تقصم الرابطة الا بعد المرة الثالثة ، ونص على ذلك في آية :

« الطلاق مرتان فامسأك بمعروف او تسريح باحسان »

ولكن بعض المسلمين لم يتمسكوا باحكام الطلاق في الاسلام بل توسعوا فيه وخرجوا به عن اصله ، ووضع الفقهاء القواعد على ما جرى عليه الناس اخذاً بالظاهر وتمسكوا بالاحوط فوقعوا الطلاق المعلق مطلقاً ، واليمين بالطلاق والطلاق الثلاث بكلمة واحدة ووقعوا المعلق قبل الزواج اذا علق على الزواج نفسه كما هو مذهب الحنفية .

مع ان ايقاع الطلاق المشكوك في دليل صحته ليس هو الاحوط لما فيه من احلال الزوجة لغير زوجها على تقدير عدم الوقوع في الواقع .

فصارت المرأة مهددة على الدوام بالطلاق لا تدري متى يقسع ولا يدري ذلك الرجل نفسه لأنه قد يحلف يمين الطلاق او يذكره في ساعة غضب او لبيع سلعة او لدفع تهمة مريداً تأكيد القول ولا يخطر في باله قط الرضى بالطلاق ولا انفصام عرى الزوجية فتطبق امرأته وهو غير مرید طلاقها .

ومن السياسة الشرعية ان يفتح للناس باب الرحمة من الشريعة

نفسها وان يرجع الى اصل حكم الطلاق ووضعه في الاسلام ويؤخذ
من غير المذاهب الاربعية ما يؤدي الى جلب مصلحة عامة او
دفع ضرر عام .

لذلك :

١ — نص المشروع على عدم وقوع طلاق المدهوش اخذاً من
مذهب الحنفية .

٢ — نص ايضاً على وقوع طلقة واحدة بالطلاق المقترن بعدد
الفظاً او اشارة اخذاً بما رواه مسلم في صحيحه من ان (طلاق الثلاث)
كان يقع واحداً على عهد رسول الله الخ ...) وبراى ابن تيمية .
وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون المصري انه رأي محمد بن
اسحاق ومنقول عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير
ومشايع قرطبة ومنهم محمد بن بقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام
ووثقه ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس كعطاء وطاووس وعمرو بن
دينار ، وافق به عكرمة وداود وقال ابن القيم انه رأي اكثر
الصحابة ورأي بعض اصحاب مالك ورأي بعض الحنفية ورأي بعض
اصحاب احمد .

٣ — نص المشروع على عدم ايقاع الطلاق غير المنجز الا بالنية
لأن القصد هو الاصل في ايقاع الطلاق ولأن عدم ايقاع طلاق
المدهوش هو دلالة الحال على عدم القصد والصراحة هنا مع اليمين
على عدم القصد اقوى من دلالة الحال هناك .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقانون المصري انه اخذ في
القضاء اليمين بالطلاق برأي متقدمي الحنفية وبعض متأخريهم وهو

موافق لرأي الامام علي وشريح وداود واصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية .

واخذ في الغاء الطلاق المعلق الذي يقصد به مجرد اليمين لتوثيق العزيمة على فعل مستقبل برأي علي وشريح وعطاء وداود واصحابه وابن حزم ومن قال بذلك والاف في الدفاع عنه ابن تيمية وابن القيم وجمال الدين القاسمي ، وكذلك الطلاق المعلق المستعمل بدلا من القسم بالله في تأكيد الاخبار ، بل هذا اولى بالالغاء لان المشروع في تأكيد الاخبار هو القسم بالله لا الطلاق .

٤ — اعتبر المشروع كل طلاق رجعياً سواء أكان صريحاً ام كناية الا ما استثناه المشروع كالطلاق على مال والتمتع للثلاث ، اخذاً من مذهب مالك والشافعي كما جاء في المذكرة المصرية .

٥ — قد يغيب الرجل مدة طويلة بلا عذر مقبول ولا ينقل زوجته اليه ولا يطلقها لتتزوج غيره او يودع السجن لجريمة وليس في مذهب الحنفية ما يعالج هذه الحالة فاخذت من مذهب مالك .

٦ — اخذ بالتفريق لعدم الانفاق من مذهب الشافعي واحمد .

٧ — اوجب التعويض عن الطلاق التعسفي للمرأة الفقيرة ، اخذاً من استحباب المتعة للمطلقة ومن ان للحاكم ان يأمر بالندوب او المباح ان كانت فيه مصلحة شرعية فيصير واجبا عند فقهاء الحنفية . نقل ذلك ابن نجيم في الاشباه وابن عابدين في الحاشية في كتاب القضاء .

ج = في النسب :

اما النسب فكان رأي معظم الفقهاء في ثبوته مبني على رأيهم في اقصى مدة الحمل ولم يبين اغلبهم رأيه فيه الا على

اخبار بعض النساء بان الحمل مكث كذا سنين ، مع ان ذلك قد يكون مجرد انقطاع في الحيض ومنهم من بنى رأيه على اثر ورد عن السيدة عائشة في انه لا يزيد عن سنتين وبه اخذ الاجتهاد الحنفي ، وهو حديث ليس له حكم المرفوع وليس نصاً في المسألة بدليل عدم اخذ المذاهب الثلاثة به فلم يبق في المسألة كتاب ولا سنة وانما هي مسألة اجتهادية استقرائية فاخذ المشروع بقانون مصر الذي بني على استقراء الاطباء الشرعيين وجعلت المدة فيه سنة شمسية احتياطاً وشمولاً للاحوال النادرة وقد نقل ذلك ابن رشد في بداية المجتهد في باب الحجب من كتاب المواريث عن محمد بن عبد الحكم من المالكية.

د = في النفقة :

عدل عن مذهب الحنفية في نفقات الاقارب لصعوبته ، ولما في بعض تطبيقاته من بعد عن قاعدة (الغرم بالغنم) في جعل النفقة على شخص والارث لغيره فاخذ المشروع بمذهب احمد الذي يوافق تلك القاعدة الشرعية والآية القرآنية القائلة: (وعلى الوارث مثل ذلك) .

ه = في الاهلية :

اخذ المشروع بالقانون المصري للاهلية مع تعديلات يسيرة وهو احدث قانون في موضوعه في العالم واكمله وهو موافق لاحكام الشريعة الاسلامية ، ومستمد من ادلتها ، وقواعد الاستصلاح فيها .

و = في الوصية :

اخذ المشروع كتاب الوصية من القانون المصري وان اهم مافيه من جديد :

١ — الوصية بتنفيذ قسمة اعيان التركة بين الورثة مأخوذة من اقوال بعض فقهاء الشافعية والحنابلة وفي اعتبارها مصلحة .

- ٢ — صحة الوصية للمعدوم ومن هو في حكمه من مذهب مالك .
- ٣ — القتل المانع من الوصية من مذهب مالك .
- ٤ — الوصية الواجبة الاصل فيها آية (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقرابين بالمعروف حقاً على المتقين) والجمهور على انها منسوخة بآية المواريث .
- وزهب جمع عظيم من فقهاء التابعين ومن بعدهم الى ان المنسوخ هو وجوب الوصية للوارث من الاقربين عملاً بالآيتين معاً ومن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري وطاووس واحمد بن حنبل وداود الظاهري والطبري وابن راهويه وابن حزم .
- والقول باعطاء جزء من مال المتوفى للاقربين غير الوارثين على انه وصية وجبت في ماله اذا لم يوص لهم هو مذهب ابن حزم ، ويؤخذ ايضاً من اقوال بعض فقهاء التابعين ورواية في مذهب احمد . ومن قاعدة ان امر الامام بالمندوب او المباح يجعله واجباً .
- وقد اخذ المشروع بهذا المذهب لمعالجة قضية حرمان الحفدة من ميراث جدهم او جدتهم اذا مات ابوهم قبل موت احد ابويه وهناك اعمام لهم وهم المعروفون باسم (اولاد المحروم) وقد تابع المشروع في هذا الحل قانون الوصية المصري مع تعديل ضروري فيه لان القانون المصري لم يميز في هذه الوصية الواجبة بين اولاد الابن واولاد البنت مع ان اولاد البنت ايسوا محرومين بسبب وفاة امهم قبل اصلها بل هم من ذوي الارحام يرثون في رتبة متأخرة كما ان لهم تركه اخرى هم فيها ورثة اساسيون من جهة ابهم بخلاف اولاد الابن .
- ومن جهة ثانية لم يراع في صياغة مادة الوصية الواجبة في القانون المصري ان لا تؤدي الى غلو يعكس الموضوع فترتب عليها ان تأخذ بنت الابن احياً ناضعاً ما تأخذه عنها التي هي البنت الصلبية من الجد المتوفى .

وقد استدرك مشروعا هذه الملاحظات في صياغة مادة الوصية الواجبة .

وتحديد مقدار الوصية لاولاد المحروم بمثل نصيب مورثهم لو كان حيا عند موت الجد من قوله تعالى في الآية (بالمعروف) وتقديم الوصية الواجبة على الاختيارية يؤخذ مما نقله ابن مفلح عن الامام احمد وما روي عن طاووس .

ز = في الميراث :

اتخذ المشروع القانون المصري اساساً مع تعديل في صياغة بعض موضوعاته كما في طبقات ذوي الارحام وفي بعض احكامه كنسبة ميراث الاخوة مع الجد . وان الجديد فيه المخالف للمذهب الحنفي هو :

١ — اخذ المشروع في القتل الذي يمنع من الارث بمذهب مالك .
٢ — المسألة المشتركة عدل فيها عن مذهب ابي حنيفة الى ماذهب اليه مالك والشافعي ، وهو تعديل ضروري .

٣ — ميراث الاخوة مع الجد اخذ فيه بمذهب زيد وابن مسعود .
٤ — الرد على احد الزوجين ان لم يكن للآخر وارث غيره اخذ فيه بمذهب عثمان .

٥ — توريث ذوي الارحام عدل فيه عن مذهب محمد الذي كان العمل عليه لتعقيده وصعوبة تطبيقه الى مذهب ابي يوسف .

٦ — توريث الحمل اعتبر فيه مدة الحمل سنة واشترط ان يولد كله لا اكثره حيا اخذا بالمذاهب الثلاثة .

وتضمن هذا المشروع في ختامه نصوا استثنت الاحكام الخاصة بالطوائف الدرزية والمسيحية واليهودية من قانون الاحوال الشخصية مراعاة لما عند كل طائفة من احكام دينية .

قانون الأحوال الشخصية

الكتاب الاول

الزواج

الباب الاول

الزواج والخطبة

مادة ١ — الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا غاية
انشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل .

مادة ٢ — الخطبة والوعد بالزواج وقراءة الفاتحة وقبض المهر
وقبول الهدية لا تكون زواجا .

مادة ٣ — لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة .

مادة ٤ — ١ — اذا دفع الخاطب المهر نقداً واشترت المرأة به
جهازها ثم عدل الخاطب فللمرأة الخيار بين اعادة مثل النقد
او تسليم الجهاز .

٢ — اذا عدت المرأة فعلها اعادة مثل المهر او قيمته .

٣ — تجري على الهدايا احكام الهبة .

الباب الثاني

اركان العقد وشرائطه

الفصل الاول — الرضا والعلانية

مادة ٥ — ينعقد الزواج بايجاب من احده العاقلين وقبول من الآخر .

مادة ٦ — يكون الايجاب والقبول في الزواج بالالفاظ التي تفيد معناه لغة او عرفاً .

مادة ٧ — يجوز ان يكون الايجاب والقبول بالكتابة اذا كان احد الطرفين غائباً عن المجلس .

مادة ٨ — ١ — يجوز التوكيل في عقد النكاح .

٢ — ليس للتوكيل ان يزوج موكلته من نفسه الا اذا نص على ذلك في الوكالة .

مادة ٩ — اذا جاوز التوكيل حدود وكالته كان كالتفوضلي موقوفاً عقده على الاجازة .

مادة ١٠ — يصح الايجاب او القبول من العاجز عن النطق بالكتابة ان كان يكتب والا فبإشارته المعلومه .

مادة ١١ — ١ — يشترط في الايجاب والقبول ان يكونا متعقبن من كل وجه وفي مجلس واحد وان يكون كل من المتعاقدين سامعاً كلام الآخر وفهماً ان المقصود به الزواج ، وان لا يوجد من احد الطرفين قبل القبول ما يبطل الايجاب .

٢ — ويبطل الايجاب قبل القبول بزوال اهلية الموجب وبكل ما يفيد الاعراض من احد الطرفين .

مادة ١٢ — يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين رجلين او رجل وامرأتين مسلمين عاقلين بالغين سامعين الايجاب والقبول فاهمين المقصود بهما .

مادة ١٣ — لا ينعقد الزواج المضاف الى المستقبل ولا المعلق على شرط غير متحقق .

مادة ١٤ — ١ — اذا قيد عقد الزواج بشرط يتنافى نظامه الشرعي او يتنافى مقاصده ويلتزم فيه ما هو محظور شرعاً كان الشرط باطلا والعقد صحيحاً .

٢ — واذا قيد بشرط يلتزم فيه للمرأة مصلحة غير محظورة شرعاً ولا تمس حقوق غيرها ولا تقيد حرية الزوج في اعماله الخاصة المشروعة كان الشرط صحيحاً ملزماً .

٣ — واذا اشترطت المرأة في عقد النكاح ما يقيد حرية الزوج في اعماله الخاصة او تمس حقوق غيرها كان الاشتراط صحيحاً ولكنه ليس بملزم للزوج ، فلذا لم يف الزوج به فللزوجة المسترطة طلب فسخ النكاح .

الفصل الثاني — الاهلية

مادة ١٥ — ١ — يشترط في اهلية الزواج العقل والبلوغ .

٢ — للقاضي الاذن بزواج المجنون او المعتوه اذا ثبت بتقرير هيئة من اطباء الامراض العقلية ان زواجه يفيد في شفائه .

مادة ١٦ — تكمل اهلية الزواج في الفتى بتمام الثامنة عشرة وفي الفتاة بتمام السابعة عشرة من العمر .

مادة ١٧ — للقاضي ان لا يأذن للمتزوج بان يتزوج على امرأته اذا تحقق انه غير قادر على نفقتها .

مادة ١٨ — ١ — اذا ادعى المراهق البلوغ بعد اكماله الخامسة عشرة او المراهقة بعد اكمالها الثالثة عشرة وطلبا الزواج يأذن به القاضي اذا تبين له صدق دعواهما واحتمال جسمهما .

٢ — اذا كان الولي هو الاب أو الجد اشترطت موافقته .

مادة ١٩ — اذا كان الخاطبان غير متناسبين سنا ولم يكن مصلحة في هذا الزواج فللقاضي ان لا يأذن به .

مادة ٢٠ — الكبيرة التي اتمت السابعة عشرة اذا أرادت الزواج يطلب القاضي من وليها بيان رأيه خلال مدة يحددها له فاذا لم يعترض او كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار يأذن القاضي بزواجها بشرط الكفاءة .

الفصل الثالث — الولاية في الزواج

مادة ٢١ — الولي في الزواج هو العصبه بنفسه على ترتيب الارث بشرط ان يكون محرماً .

مادة ٢٢ — ١ — يشترط ان يكون الولي عاقلاً بالغاً .

٢ — اذا استوى وليان في القرب فإيهما تولى الزواج بشرائطه جاز .

مادة ٢٣ — اذا غاب الولي الاقرب ورأى القاضي ان في انتظار رأيه فوات مصالحة في الزواج انتقلت الولاية لمن يليه .

مادة ٢٤ — القاضي ولي من لا ولي له .

مادة ٢٥ — ليس للقاضي ان يزوج من له الولاية عليه من نفسه ولا من أصوله ولا من فروعه .

الفصل الرابع — الكفاءة

مادة ٢٦ — يشترط في لزوم الزواج ان يكون الرجل كفؤاً للمرأة .

- مادة ٢٧ — اذا زوجت الكبيرة نفسها من غير موافقة الولي فان كان الزوج كفؤا لزم العقد والا فللولي طلب فسخ النكاح
- مادة ٢٨ — العبرة في الكفاءة لعرف البلد .
- مادة ٢٩ — الكفاءة حق خاص للمرأة والولي
- مادة ٣٠ — يسقط حق الفسخ لعدم الكفاءة اذا حملت المرأة .
- مادة ٣١ — تراعى الكفاءة عند العقد فلا يؤثر زوالها بعده .
- مادة ٣٢ — اذا اشترطت الكفاءة حين العقد او اخبر الزوج انه كفؤ ثم تبين انه غير كفؤ كان لكل من الولي والزوجة طلب فسخ العقد .

الفصل الخامس — المحارم من النساء

أ = الحرمات المؤبدة :

- مادة ٣٣ — يحرم على الشخص اصوله وفروعه وفروع ابويه والطبقة الاولى من فروع اجداده .
- مادة ٣٤ — يحرم على الرجل :
- ١ — زوجة اصله او فرعاه وموطوءة احدهما .
 - ٢ — اصل موطوءته وفرعها واصل زوجته .
- مادة ٣٥ — ١ — يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا ما قرر فقهاء الحنفية استثناءه .

- ٢ — يشترط في الرضاع للتحريم ان يكون في العامين الاولين وان يبلغ خمس رضعات متفرقات يكتفي الرضيع في كل منها قل مقدارها او كثير .

ب = الحرمات المؤقتة :

- مادة ٣٦ — ١ — لا يجوز ان يتزوج الرجل امرأة طلقها ثلاث مرات الا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر دخل بها فعلا .

٢ — زواج المطلقة من آخر يهدم طلاقات الزوج السابق ولو كانت دون الثلاث ، فاذا عادت اليه يملك عليها ثلاثاً جديدة .
مادة ٣٧ — لا يجوز ان يتزوج الرجل خامسة حتى يطلق احدى زوجاته الاربع وتنقضي عدتها .

مادة ٣٨ — لا يجوز التزوج بـ زوجة آخر ولا بمعتمدته .
مادة ٣٩ — لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما ذكراً حرمت عليه الاخرى ، فان ثبت الحل على احد الفرصين جاز الجمع بينهما .
الفصل السادس — معاملات الزواج الادارية

أ = المعاملات التي تسبق العقد :

مادة ٤٠ — ١ — يقدم طلب الزواج لقاضي المنطقة مع الوثائق الآتية :

أ = شهادة من مختار وعرفاء المحلة باسم كل من الخاطب والخطوبة وسنه ومحل اقامته واسم وليه وانه لا يمنع من هذا الزواج مانع شرعي .
ب = صورة مصدقة عن قيد نفوس الطرفين واحوالهما الشخصية .
ج = شهادة من طبيب يختاره الطرفان بخلوها من الامراض السارية ومن الموانع الصحية للزواج . وللقاضي التثبت من ذلك بمعرفة طبيب يختاره .

د = رخصة بالزواج للعسكريين ولمن هم في سن الجندية الاجبارية .
ه = موافقة مديرية الامن العام ان كان احد الزوجين اجنبياً .
٢ — لا يجوز تثبيت الزواج المقود خارج المحكمة الا بعد استيفاء

هذه الاجراءات على انه اذا حصل ولدا او حمل ظاهر ثبت الزواج بدون هذه الاجراءات ، ولا يمنع ذلك من ايقاع العقوبة القانونية .
مادة ٤١ — يأذن القاضي باجراء العقد فوراً بعد استكمال هذه

الوثائق وله عند الاشتباه تأخير له لاعلانه مدة عشرة ايام والقاضي يختار طريقة الاعلان .

مادة ٤٢ — اذا لم يجر العقد خلال ستة اشهر يعتبر الاذن ملغى .

ب = معاملات العقد

مادة ٤٣ — يقوم القاضي او من يأذن له من مساعدي المحكمة باجراء العقد .

مادة ٤٤ — يجب ان يشمل صك الزواج :

أ = اسماء الطرفين كاملة وموطن كل منهما .

ب = وقوع العقد وتاريخه ومكانه .

ج = اسماء الشهود والوكلاء كاملة وموطن كل منهم .

د = مقدار المهر المعجل والمؤجل وهذ قبض المعجل ام لا .

ه = توقيع اصحاب العلاقة والمأذون وتصديق القاضي .

مادة ٤٥ — ١ — يسجل المساعد الزواج في سجله المخصوص ويبعث بصورة عنه لدائرة الاحوال المدنية خلال عشرة ايام من تاريخ الزواج .

٢ — تفني هذه الصورة عن اخبار انطرفين دائرة الاحوال المدنية بالزواج ويكون المساعد مسؤولا عن اهمال ارسال الصورة .

مادة ٤٦ — تفني معاملات الزواج من كل رسم .

الباب الثالث

انواع الزواج واحكامها

مادة ٤٧ — اذا توافرت في عقد الزواج اركانه وسائر شرائط انعقاده كان صحيحاً .

مادة ٤٨ — ١ — كل زواج تم ركنه بالايجاب والقبول واختل
بعض شرائطه فهو فاسد .

٢ — زواج المسامة بغير المسلم باطل .

مادة ٤٩ — الزواج الصحيح النافذ تترتب عليه جميع آثاره من
الحقوق الزوجية كالمر ونفقة الزوجة ووجوب المتابعة وتوارث
الزوجين ومن حقوق الاسرة كنسب الاولاد وحرمة المصاهرة .

مادة ٥٠ — الزواج الباطل لا يترتب عليه شيء من آثار الزواج
الصحيح ولو حصل فيه دخول .

مادة ٥١ — ١ — الزواج الفاسد قبل الدخول في حكم الباطل .

٢ — ويترتب على الوطء فيه النتائج التالية :

أ = المهر في الحد الاقل من مهر المثل والمسمى .

ب = نسب الاولاد بنتائج الميمنة في المادة ١٣٣ من هذا القانون .

ج = حرمة المصاهرة .

د = عدة الفراق في حالتي المفارقة او موت الزوج ونفقة العدة
دون التوارث بين الزوجين .

٣ — تستحق الزوجة النفقة الزوجية مادامت جاهلة فساد النكاح .

مادة ٥٢ — الزواج الموقوف حكمه قبل الاجازة كالفساد .

الباب الرابع

آثار الزواج

الفصل الرابع — المهر

مادة ٥٣ — يجب للزوجة المهر بمجرد العقد الصحيح سواء
أسمي عند العقد ام لم يسم ام نفي اصلا .

مادة ٥٤ — ١ — لا حد لاقل المهر ولا لاكثره

- ٢ — كل ماصح التزامه شرعاً صالح ان يكون مهرأ .
- مادة ٥٥ — يجوز تعجيل المهر او تأجيله كلا او بعضاً وعند
عدم النص يتبع العرف .
- مادة ٥٦ — التأجيل في المهر ينصرف الى حين البينونة او الوفاة
مالم ينص في العقد على اجل آخر .
- مادة ٥٧ — للزوج الزيادة في المهر بعد العقد والمرأة الحط منه
اذا كانا كاملي أهلية التصرف وبلتحق ذلك باصل العقد اذا قبل الآخر .
- مادة ٥٨ — اذا سمي مهر في العقد الصحيح ووقع الطلاق قبل
الدخول والخلوة الصحيحة وجب نصف المهر .
- مادة ٥٩ — اذا وقعت البينونة بسبب من قبل الزوجة قبل
الدخول والخلوة الصحيحة سقط المهر كله .
- مادة ٦٠ — ينفذ على البكر ولو كاملة الأهلية قبض وليها مهرها
ان كان أباً أو جدأ عصبياً مالم تنه الزوج عن الدفع اليه .
- مادة ٦١ — ١ — يجب مهر المثل في العقد الصحيح عند عدم
تسمية مهر او فساد التسمية .
- ٢ — اذا وقع الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة فعندئذ
تجب المتعة .
- مادة ٦٢ — المتعة هي كسوة مثل المرأة عند الخروج من بيتها
ويعتبر فيها حال الزوج على ان لا تزيد عن نصف مهر المثل .
- مادة ٦٣ — اذا وقع الدخول بعد عقد فاسد لم يسم فيه مهر
فللمرأة مهر المثل، واذا كان مسمى فلها الاقل من المسمى ومهر المثل .
- مادة ٦٤ — اذا تزوج الرجل في مرض موته بمهر ازيد من مهر
المثل يجري على الزيادة حكم الوصية .

الفصل الثاني — المسكن

- مادة ٦٥ — على الزوج اسكان زوجته في مسكن امثاله .
 مادة ٦٦ — على الزوجة بعد قبض معجلها ان تسكن مع زوجها .
 مادة ٦٧ — ليس للزوج ان يسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة بغير رضاها .
 مادة ٦٨ — عند تعدد الزوجات يجب على الزوج التسوية بينهما في المساكن .

- مادة ٦٩ — ليس للزوج اسكان احد من اقاربه مع زوجته سوى ولده الصغير غير المميز اذا ثبت ايذاؤهم لها .
 مادة ٧٠ — تجبر الزوجة على السفر مع زوجها الا اذا اشترط في العقد غير ذلك او وجد القاضي مانعا من السفر .

الفصل الثالث — النفقة

أ = النفقة الزوجية :

- مادة ٧١ — ١ — النفقة الزوجية تشمل الطعام والكسوة والسكنى والتطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لامثالها خادم .
 ٢ — يلزم الزوج بدفع النفقة الى زوجته اذا امتنع عن الاتفاق عليها او ثبت تقصيره .

مادة ٧٢ — ١ — تجب النفقة للزوجة على الزوج ولو مع اختلاف الدين من حين العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت أهلها الا اذا طالها الزوج بالنفقة وامتنعت بغير حق .

٢ — يعتبر امتناعها بحق مادام الزوج لم يدفع معجل المهر او لم يهيء المسكن الشرعي .

مادة ٧٣ — الزوجة التي تعمل خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا منعها من الخروج وخرجت فلا نفقة لها .

مادة ٧٤ — اذا نشزت المرأة فلا نفقة لها مدة النشوز .

مادة ٧٥ — الناشز هي التي تترك دار الزوجية بلا مسوغ شرعي او تمنع زوجها من الدخول الى بيتها قبل طلبها النقل الى بيت آخر .

مادة ٧٦ — تقدر النفقة للزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسرا وعسرا مهما كانت حالة الزوجة على ان لا تقل عن الحد الأدنى لكفاية المرأة .

مادة ٧٧ — ١ — تجوز زيادة النفقة ونقصها بتبدل حال الزوج واسعار البلد .

٢ — لا تقبل دعوى الزيادة او النقص في النفقة المفروضة قبل مضي ستة اشهر على فرضها الا في الطوارئ الاستثنائية .

مادة ٧٨ — ١ — يحكم للزوجة بالنفقة من تاريخ امتناع الزوج عن الانفاق الواجب عليه .

٢ — لا يحكم بأكثر من نفقة اربعة اشهر سابقة للادعاء .

مادة ٧٩ — النفقة المفروضة قضاء او رضا لا تسقط الا بالاداء أو الإبراء .

مادة ٨٠ — ١ — اذا حكم للزوجة بنفقة على الزوج وتعذر تحصيلها منه يلزم من يكلف بنفقتها فيما لو فرضت غير ذات زوج ان ينفق عليها بالقدر المفروض ويكون له حق الرجوع على الزوج .

٢ — اذا اذن لها بالاستدانة ممن ليس مكلفا بنفقتها فله الخيار بين الرجوع على الزوج او الرجوع عليها وهي ترجع على زوجها .

مادة ٨١ — يقدر القاضي النفقة ويجب ان يكون تقديره مستندا الى اسباب ثابتة وله الاستئناس برأي الخبراء .

مادة ٨٢ — ١ — للقاضي اثناء النظر بدعوى النفقة وبعد تقديرها ان يأمر الزوج عند الزوم بأسلاف زوجته مبلغا على حساب النفقة لا يزيد عن نفقة شهر واحد ويمكن تجديد الأسلاف بعده .

٢ — ينفذ هذا الامر فورا كالأحكام القطعية .
ب = نفقة العدة :

مادة ٨٣ — تجب على الرجل نفقة معتدته من طلاق او تفريق او فسخ .

مادة ٨٤ — نفقة العدة كنفقة الزوجية ويحكم بها من تاريخ وجوب العدة ولا يقضي بها عن مدة أكثر من تسعة اشهر .

الكتاب الثاني

انحلال الزواج

الباب الاول

الطلاق

مادة ٨٥ — ١ — يكون الرجل متمتعاً بالاهلية الكاملة للطلاق في تمام الثامنة عشرة من عمره .

٢ — يجوز للقاضي ان يأذن بالتطليق ، او يحجز الطلاق الواقع من البالغ المتزوج قبل الثامنة عشرة اذا وجدت المصلحة في ذلك .

مادة ٨٦ — محل الطلاق المرأة التي في نكاح صحيح او المعتدة من طلاق رجعي ولا يصح على غيرها الطلاق ولو معلقاً .

مادة ٨٧ — يقع الطلاق باللفظ وبالكتابة ، ويقع من العاجز عنها بإشارته المعلومة .

مادة ٨٨ — الزوج ان يوكل غيره بالتطليق وان يفوض المرأة بتطليق نفسها .

مادة ٨٩ — ١ — لا يقع طلاق السكران ولا المدهوش ولا المكره .

٢ — المدهوش هو الذي فقد تميزه من غضب او غيره فلا يدري مايقول .

مادة ٩٠ — لا يقع الطلاق غير المنجز اذا لم يقصد به الا الحث على فعل شيء او المنع منه او استعمال القسم لتأكيد الاخبار لا غير .

مادة ٩١ — يملك الزوج على زوجته ثلاث طلاقات .

مادة ٩٢ — الطلاق المقترب بعدد لفظا او اشارة لا يقع الا واحدا .

مادة ٩٣ — يقع الطلاق بالايقاظ الصريحة فيه عرفا دون حاجة الى نية ، ويقع بالايقاظ الكنائية التي تحتمل معنى الطلاق وغيره بالنية .

مادة ٩٤ — كل طلاق يقع رجعيا الا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على بدل وما نص على كونه بائنا في هذا القانون .

الباب الثاني

المخالعة

مادة ٩٥ — ١ — يشترط لصحة المخالعة ان يكون الزوج أهلا لايقاع الطلاق والمرأة محلا له .

٢ — المرأة التي لم تبلغ سن الرشد اذا خولعت لا تلتزم ببذل الخلع الا بموافقة ولي المال .

مادة ٩٦ — لكل من الطرفين الرجوع عن ايجابه في المخالعة قبل قبول الآخر .

مادة ٩٧ — كل ما صح التزامه شرعا صلح ان يكون بدلا في الخلع .

مادة ٩٨ — اذا كانت المخالعة على مال غير المهر لزم ادائه وبرئت ذمة المتخالعين من كل حق يتعلق بالمهر والنفقة الزوجية .

مادة ٩٩ — اذا لم يسم المتخالعان شيئاً وقت المخالعة برى كل منها من حقوق الآخر بالمهر والنفقة الزوجية .

مادة ١٠٠ — اذا صرح المتخالعان بنفي البذل كانت المخالعة في حكم الطلاق المحض ووقع بها طلاق رجعية .

مادة ١٠١ — نفقة العدة لا تسقط ولا يبرأ الزوج المخالع منها الا اذا نص عليها صراحة في عقد المخالعة .

مادة ١٠٢ — ١ — اذا اشترط في المخالعة اعفاء الزوج من اجرة رضاع الولد او اشترط امساك امه له مدة معلومة وانفاقها عليه فزوجت او تركت الولد او ماتت او مات الولد يرجع الزوج بما يعادل اجرة رضاع الولد او نفقته عن المدة الباقية .

٢ — اذا كانت الام معسرة وقت المخالعة او اعسرت فيما بعد يجبر الاب على نفقة الولد وتكون ديناً له على الام .

مادة ١٠٣ — اذا اشترط الرجل في المخالعة امساك الولد عنده مدة الحضانة صحت المخالعة وبطل الشرط وكان لحاضنته الشرعية اخذه منه ويلزم ابوه بنفقته واجرة حضانته ان كان الولد فقيراً .

مادة ١٠٤ — لا يجري التقاص بين نفقة الولد المستحقة على ابيه ودين الاب على الحائنة .

الباب الثالث

التفريق

الفصل الاول — التفريق للعلل

مادة ١٠٥ — لازوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها في الحالتين التاليتين .

١ — اذا كان فيه احدى العلل المانعة من الدخول بشرط سلامتها هي منها .

٢ — اذا جن الزوج بعد العقد .

مادة ١٠٦ — ١ — يسقط حق المرأة في طلب التفريق بسبب العلل المبينة في المادة السابقة اذا علمت بها قبل العقد او رضيت بها بعده

٢ — على ان حق التفريق بسبب العنه لا يسقط بحال .

مادة ١٠٧ — اذا كانت العلل المذكورة في المادة ١٠٥ غير قابلة الزوال يفرق القاضي بين الزوجين في الحال وان كان زوالها ممكناً يؤجل الدعوى مدة مناسبة لا تتجاوز السنة فاذا لم تزل العلة فرق بينها

مادة ١٠٨ — التفريق للعلة طلاق بائن .

الفصل الثاني — التفريق للغمية

مادة ١٠٩ — ١ — اذا غاب الزوج بلا عذر مقبول او حكم بعقوبة السجن اكثر من ثلاث سنوات جاز لزوجته بعد سنة من

الف— ياب او السجن ان تطلب الى القاضي التفريق ولو كان له مال
تستطيع الانفاق منه .

٢ — هذا التفريق طلاق رجعي فاذا رجع الغائب او اطلق
السجين والمرأة في العدة حق له مراجعتها .

الفصل الثالث — التفريق لعدم الانفاق

مادة ١١٠ — ١ — يجوز للزوجة طلب التفريق اذا امتنع الزوج
الحاضر عن الانفاق على زوجته ولم يكن له مال ظاهر ولم يثبت عجزه
عن النفقة .

٢ — ان اثبت عجزه او كان غائباً امهله القاضي مدة مناسبة
لا تتجاوز ثلاثة اشهر فان لم ينفق فرق القاضي بينهما .

مادة ١١١ — تفريق القاضي لعدم الانفاق يقع رجعياً وللزوج
ان يراجع زوجته في العدة بشرط ان يثبت يساره ويستعد للانفاق .

الفصل الرابع — التفريق للشقاق بين الزوجين

مادة ١١٢ — ١ — اذا ادعى احد الزوجين اضرار الآخر به
بما لا يستطيع معه دوام العشرة يجوز له ان يطلب من القاضي التفريق .

٢ — اذا ثبت الاضرار وعجز القاضي عن اصلاح فرق بينهما
ويعتبر هذا التفريق طلاقاً بائناً .

٣ — اذا لم يثبت الضرر او كان المدعي الزوج يؤجل القاضي المحكمة مدة لا تقل عن شهر املا بالمصالحة فان اصر المدعي على الشكوى ولم يتم الصلح عين القاضي حكيمين من اهل الزوجين والا فمن يرى القاضي ان له قدرة على الاصلاح بينهما ، وحلفها يميناً على ان يقوموا بمهمتها بعدل وامانة .

مادة ١١٣ — ١ — على الحكيمين ان يتعرفا اسباب الشقاق بين الزوجين وان يجمعاهما في مجلس تحت اشراف القاضي لا يحضره الا الزوجان ومن يقرر دعوته الحكمان .

٢ — امتناع احد الزوجين عن حضور هذا المجلس بعد تبليغه لا يؤثر في التحكيم .

مادة ١١٤ — ١ — ييذل الحكمان جهدهما في الاصلاح بين الزوجين فاذا عجزا عنه وكانت الاساءة او اكثرها من الزوج قررا التفريق بطلقة بائنة .

٢ — وان كانت الاساءة او اكثرها من الزوجة قررا التفريق بينها على تمام المهر او على قسم منه على ان تدفعه قبل حكم القاضي بالتفريق .

٣ — واذا اختلف الحكمان حكم القاضي غيرهما او ضم اليها حكماً ثالثاً مرجحاً وحلفه اليمين .

مادة ١١٥ — على الحكيمين ان يرفعا تقريرهما الى القاضي ولا يجب ان يكون معللاً وعليه ان يحكم بمقتضاه اذا كان موافقاً لاحكام هذا الفصل .

الفصل الخامس — طلاق التعسف

مادة ١١٦ — من باشر سبباً من أسباب البينونة في مرض موته أو في حالة يغلب في مثلها الهلاك طائعاً بلا رضى زوجته ومات في ذلك المرض أو في تلك الحالة والمرأة في العدة فانها ترث منه بشرط ان تستمر أهليتها للارث من وقت الابانة الى الموت .

مادة ١١٧ — اذا طلق الرجل زوجته وتبين للقاضي ان الزوج متعسف في طلاقها دون ما سبب معقول وان الزوجة سيصمىها بذلك بؤس وفاقة جاز للقاضي ان يحكم لها على مطلقها بحسب حالة ودرجة تعسفه بتعويض لا يتجاوز مبلغ نفقة سنة لامثالها فوق نفقة العدة ، وللقاضي ان يجعل دفع هذا التعويض جملة أو شهرياً بحسب مقتضى الحال .

الباب الرابع

آثار انحلال الزواج

الفصل الاول — آثاره في الزوجية

مادة ١١٨ — ١ — الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية وللزوج أن يراجع مطلقته أثناء العدة بالقول أو الفعل ولا يسقط هذا الحق بالاسقاط .

٢ — تبين المرأة وتنقطع الرجعة بانقضاء عدة الطلاق الرجعي .

مادة ١١٩ — الطلاق البائن دون الثلاث يزيل الزوجية حالاً ولا يمنع من تجديد عقد الزواج .

مادة ١٢٠ — الطلاق المكمل للثلاث يزيل الزوجية حالا ويمنع من تجديد العقد ما لم تتوافر الشروط المبينة في المادة ٣٦ من هذا القانون .

الفصل الثاني — العدة

مادة ١٢١ — عدة المرأة غير الحامل للطلاق او الفسخ كما يلي :

١ — ثلاث حيضات كاملات لمن تحيض ولا تسمع دعوى المرأة بانقضائها قبل مضي ثلاثة اشهر على الطلاق او الفسخ .

٢ — سنة كاملة لممتدة الطهر التي لم يحبها الحيض او جاءها ثم انقطع ولم تبلغ سن اليأس .

٣ — ثلاثة اشهر للآيسة .

مادة ١٢٢ — العدة في الزواج الفاسد بعد الدخول تجري عليها احكام المادة السابقة .

مادة ١٢٣ — عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام .

مادة ١٢٤ — عدة الحامل تستمر الى وضع حملها او اسقاطه مستبيناً بعض الاعضاء .

مادة ١٢٥ — تبدأ العدة من تاريخ الطلاق او الوفاة او الفسخ او التفريق القضائي او المفارقة في النكاح الفاسد .

مادة ١٢٦ — لا تلزم العدة قبل الدخول والحلوة الصحيحة الا الوفاة .

مادة ١٢٧ — ١ — اذا توفى الزوج وكانت المرأة في عدة الطلاق الرجعي تنتقل الى عدة الوفاة ولا يحسب ما مضى .
 ٢ — اذا توفى وهي في عدة البينونة تعتد بأبعد الاجلين من عدة الوفاة او البينونة .

الكتاب الثالث

الولادة ونتائجها

الباب الاول

النسب

الفصل الاول — النسب من الزواج الصحيح

أ = في نسب المولود حال قيام الزوجية :
 مادة ١٢٨ — اقل مدة الحمل مائة وثمانون يوماً واكثرها سنة شمسية .

مادة ١٢٩ — ١ — ولد كل زوجة في النكاح الصحيح ينسب الى زوجها بالشرطين التاليين :

أ = ان يمضي على عقد الزواج اقل مدة الحمل .
 ب = ان لا يثبت عدم التلاقي بين الزوجين بصورة محسوسة كما لو كان احد الزوجين سجيناً او غائباً في بلد بعيد اكثر من مدة الحمل .

٢ — اذا انتفى احد هذين الشرطين لا يثبت نسب الولد من الزوج
الا اذا اقر به او ادعاه .

٣ — اذا توافر هذان الشرطان لا ينفى نسب المولود عن الزوج
الا بالاعان .

ب = نسب المولود بعد الفرقة او وفاة الزوج .

مادة ١٣٠ — اذا لم تقر المطلقة او المتوفى عنها زوجها بانقضاء
عدتها يثبت نسب ولدها اذا ولدته خلال سنة من تاريخ الطلاق او
الوفاة . ولا يثبت لاكثر من ذلك الا اذا ادعاه الزوج او الورثة .

مادة ١٣١ — المطلقة او المتوفى عنها زوجها المقرتان بانقضاء
العدة يثبت نسب ولدهما اذا ولد لاقبل من ١٨٠ يوما من وقت الاقرار
واقبل من سنة من وقت الطلاق او الموت .

الفصل الثاني — النسب في الزواج الفاسد والدخول بشبهة

مادة ١٣٢ — ١ — المولود من زواج فاسد بعد الدخول اذا ولد
لمئة وثمانين يوما فاكثر من تاريخ الدخول ثبت نسبه من الزوج .

٢ — اذا كانت ولادته بعيد متاركة او تفريق لا يثبت نسبه الا
اذا جاءت به خلال سنة من تاريخ المتاركة او التفريق .

مادة ١٣٣ — ١ — الموطوءة بشبهة اذا جاءت بولد ما بين اقل
مدة الحمل وأكثرها يثبت نسبه من الواطئ .

٢ — متى ثبت النسب ولو بنكاح فاسد او بشبهة ترتب عليه جميع نتائج القرابة فيمنع التكاح في الدرجات الممنوعة وتستحق به نفقة القرابة والارث .

الفصل الثالث — الاقرار بالنسب

مادة ١٣٤ — ١ — الاقرار بالبنوة ولو في مرض الموت لمجبول النسب يثبت به النسب من المقر اذا كان فرق السن بينهما يحتمل هذه البنوة .

٢ — اذا كان المقر امرأة متزوجة او معتدة لا يثبت نسب الولد من زوجها الا بمصادقته او بالبينة .

مادة ١٣٥ — اقرار مجبول النسب بالابوة او بالامومة يثبت به النسب اذا صادقه المقر له وكان فرق السن بينهما يحتمل ذلك .

مادة ١٣٦ — الاقرار بالنسب في غير البنوة والابوة والامومة لا يسري على غير المقر الا بتصديقه .

الباب الثاني

الحضانة

مادة ١٣٧ — يشترط لاهلية الحضانة البلوغ والعقل والقدرة على صيانة الولد صحة وخلقاً .

مادة ١٣٨ — زواج الحاضنة بغير قريب محرم من المحضون يسقط حضانتها .

مادة ١٣٩ — حق الحضانة للام ، فلامها وان علت ، فلام الاب وان علت ، فلاخت الشقيقة ، فلاخت لام ، فلاخت لاب ، فلبنت الشقيقة، فلبنت الاخت لام ، فلبنت الاخت لاب ، فللخالات ، فللعلمات بهذا الترتيب ، ثم للعصابات من المذكور على ترتيب الارث .

مادة ١٤٠ — اذا تعدد اصحاب حق الحضانة فللقاضي حق اختيار الاصلح .

مادة ١٤١ — يعود حق الحضانة اذا زال سبب سقوطه .

مادة ١٤٢ — اجرة الحضانة على المكلف بنفقة الصغير ولا تزيد عن نصف نفقته .

مادة ١٤٣ — لا تستحق الام اجرة للحضانة في حال قيام الزوجية او في عدة الطلاق .

مادة ١٤٤ — اذا كان المكلف باجرة الحضانة معسراً عاجزاً عنها وتبرع بحضانة الصغير احد محارمه خیرت الحاضنة بين امساكه بلا اجرة وتسليمه لمن تبرع .

مادة ١٤٥ — اذا نشزت المرأة وكان الاولاد فوق الخامسة كان للقاضي وضعهم عند اي الزوجين شاء على ان يلاحظ في ذلك مصلحة الاولاد بالاستناد الى سبب موجب .

مادة ١٤٦ - ١ — تنتهي مدة الحضانة باكمال الغلام السابعة من عمره والبنت التاسعة .

٢ — اذا ثبت ان الولي ولو ابا غير مأمون على الصغير او الصغيرة يسلمان الى من يليه في الولاية .

مادة ١٤٧ — للقاضي ان يأذن بحضانة النساء للصغير الى تمام
تسع سنين والصغيرة الى احدى عشرة .

مادة ١٤٨ — ١ — ليس للام ان تسافر بولدها اثناء الزوجية
الا باذن ابيه .

٢ — لها ان تسافر به بعد انقضاء العدة دون اذن الاب الى بلدها
التي جرى فيها عقد نكاحها .

مادة ١٤٩ — اذا كانت الحاضنة غير الام فليس لها السفر بالولد
الا باذن وليه .

مادة ١٥٠ — ليس للاب ان يسافر بالولد في مدة حضنته الا
باذن حاضنته .

مادة ١٥١ — لولي الانثى المحرم ان يضمها الى بيته اذا كانت
دون الاربعين من العمر ولو كانت ثيباً ، فاذا تمردت عن متابعتها بغير
حق فلا نفقة لها عليه .

الباب الثالث

الرضاع

مادة ١٥٢ — ١ — اجرة رضاع الولد على المكلف بنفقته ويعتبر
ذلك في مقابل غذائه .

٢ — لا تستحق الام اجرة الرضاع حال قيام الزوجية او في
عدة الطلاق الرجعي .

مادة ١٥٣ — المتبرعة احق بالارضاع ان طلبت الام اجرة وكان
الاب معسراً على ان يكون الارضاع في بيت الام .

الباب الرابع

نفقة الاقارب

مادة ١٥٤ — نفقة كل انسان في ماله الا الزوجة فنفقة على زوجها

مادة ١٥٥ — ١ — اذا لم يكن للولد مال فنفقته على ابيه مالم يكن فقيراً عاجزاً عن النفقة والكسب لآفة بدنية او عقلية .

٢ — تستمر نفقة الاولاد الى ان تزوج الانثى ويصل الغلام الى الحد الذي يكتسب فيه امثاله .

مادة ١٥٦ — ١ — اذا كان الاب عاجزاً عن النفقة غير عاجز عن الكسب يكلف بنفقة الولد من تجب عليه عند عدم الاب .

٢ — تكون هذه النفقة ديناً للمنفق على الاب يرجع عليه بها اذا ايسر .

مادة ١٥٧ — ١ — لا يكلف الاب بنفقة زوجته ابنته الا اذا تكفل بها .

٢ — يكون اتفاق الاب في هذه الحالة ديناً على الولد الى ان يوسر

مادة ١٥٨ — يجب على الولد الموسر ذكراً كان او انثى كبيراً كان او صغيراً نفقة والديه الفقراء ولو كانا قادرين على الكسب مالم يظهر تعنت الاب في اختيار البطالة على عمل امثاله كسلاً او عناداً .

مادة ١٥٩ — تجب نفقة كل فقير عاجز عن الكسب لآفة بدنية او عقلية على من يرثه من اقاربه الموسرين بحسب حصصهم الارثية .

مادة ١٦٠ — لانفقة مع اختلاف الدين الا للاصول والفروع

مادة ١٦١ — يقضى بنفقة الاقارب من تاريخ الادعاء .

الكتاب الرابع

الاهلية والنيابة الشرعية

الباب الاول

الاحكام الموضوعية

الفصل الاول — قواعد عامة

مادة ١٦٢ — القاصر هو من يبلغ سن الرشد وهي ثماني عشرة سنة كاملة

مادة ١٦٣ — ١ — النيابة الشرعية عن الغير تكون اما ولاية او وصاية او قوامة او وكالة قضائية .

٢ — الولاية للاقارب من اب او غيره ، والوصاية على الايتام والقوامة على المجانين والمعتوهين والمغفلين والسفهاء والوكالة القضائية عن المفقودين .

٣ — الوصاية والقوامة والوكالة القضائية عامة وخاصة ودائمة وموقته .

٤ — تنتهي الولاية ببلوغ القاصر ثماني عشرة سنة مالم يحكم قبل ذلك باستمرار الولاية عليه لسبب من اسباب الحجر او يبلغها معتوها او مجنوناً فتستمر الولاية عليه من غير حكم .

الفصل الثاني — تصرفات القاصر

مادة ١٦٤ — ١ — ليس للقاصر ان يتسلم امواله قبل بلوغه سن الرشد .

٢ — للقاضي ان يأذن له بعد بلوغه الخامسة عشرة وسماع اقوال الوصي بتسلم جانب من هذه الاموال لادارتها .

٣ — اذا رد القاضي طلب الاذن فلا يجوز له تجديده قبل مضي سنة من تاريخ قرار الرد .

مادة ١٦٥ — ١ — للقاصر المأذون مباشرة اعمال الادارة وما يتفرع عنها كبيع الحاصلات وشراء الادوات .

٢ — لا يجوز له بغير موافقة القاضي مزاولة التجارة ولا عقد الاجارة لمدة تزيد عن سنة ولا ان يستوفى حقا او يوفي ديناً لايتعلق باعمال الادارة .

٣ — لا يجوز له استهلاك شيء من صافي دخله الا القدر اللازم لنفقته ونفقة من تلزمه نفقتهم قانوناً .

مادة ١٦٦ — يعتبر القاصر المأذون كامل الاهلية فيما اذن له به وفي التقاضي فيه .

مادة ١٦٧ — ١ — على المأذون له بالادارة ان يقدم للقاضي حساباً سنوياً .

٢ — يأخذ القاضي عند النظر في الحساب رأي الولي او الوصي وله ان يأمر بايداع المتوفر من الدخل خزانة الحكومة او مصرفاً يختاره .

٣ — ولا يجوز سحب شيء من الاموال المودعة بأمر القاضي الا باذن منه .

مادة ١٦٨ — للقاضي عند اللزوم ائخذ من الاذن الممنوح للقاصر

أو سلبه إياه ، وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مدير الإيثار أو أحد ذوي العلاقة .

مادة ١٦٩ — ١ — للقاصر متى بلغ الثالثة عشرة الحق في أن يتولى إدارة ماله الذي كسبه من عمله الخاص .

٢ — لا يكون القاصر ضامنا لديونه الناشئة عن هذه الإدارة إلا بقدر ذلك المال .

الفصل الثالث — الولاية على نفس القاصر وماله ونزعها

الولاية على النفس :

مادة ١٧٠ — ١ — للاب ثم للجد العصبي ولاية على نفس القاصر وماله وهما ملتزمان بالقيام بها .

٢ — غيرها من الأقارب بحسب الترتيب المبين في المادة ٢١ ولاية على نفسه دون ماله .

٣ — يدخل في الولاية النفسية سلطة التأديب والتطبيب والتعليم والتوجيه إلى حرفة اكتسابية والموافقة على التزوج وسائر أمور العناية بشخص القاصر .

مادة ١٧١ — إذا اشترط المتبرع بمال للقاصر عدم تصرف وليه به تعيين المحكمة وصيا خاصا على هذا المال .

الولاية على المال :

مادة ١٧٢ — للاب وللجد العصبي عند عدمه دون غيرها ولاية على مال القاصر حفظا وتصرفا واستثمارا .

لا يزرع مال القاصر من يد الأب والجد العصبي ما لم تثبت خيانه
او سوء تصرفاته فيه وليس لاحدهما التبرع بمال القاصر او بمنافعه
اصلا ولا بيع عقاره او رهنه الا باذن القاضي بعد تحقق المسوغ .

مادة ١٧٣ — اذا اصبحت اموال القاصر في خطر بسبب سوء
تصرف الولي او لأي سبب آخر او خيف عليها منه فللمحكمة ان
تنزع ولايته او تحد منها .

مادة ١٧٤ — تقف الولاية اذا اعتبر الولي مفقودا او حجب عليه
او اعتقل وتعرضت باعتقاله مصلحة القاصر للضياع وبعين للقاصر
وصي مؤقت اذا لم يكن له ولي آخر .

مادة ١٧٥ — تعيين المحكمة وصيا خاصا عند تعارض مصلحة
القاصر مع مصلحة وليه او عند تعارض مصالح القاصرين بعضها
مع بعض .

الفصل الرابع — الوصاية على مال القاصر

أ = نصب الاوصياء واهليتهم :

مادة ١٧٦ — ١ — يجوز للأب وللجد عند فقدان الأب ان
يقيم وصيا مختارا لولده القاصر او الحمل ، وله ان يرجع عن ايصائه .

٢ — وتعرض الوصاية بعد الوفاة على المحكمة لتثبيتها .

مادة ١٧٧ — اذا لم يكن للقاصر او الحمل وصي مختار تعين
المحكمة وصيا .

مادة ١٧٨ — ١ — يجب ان يكون الوصي عدلاً قادراً على القيام بالوصاية ذا اهلية كاملة وان يكون من ملة القاصر .

٢ — لا يجوز ان يكون وصياً .

أ = المحكوم عليه في جريمة سرقة او اساءة الائتمان او تزوير او في جريمة من الجرائم المحلة بالاخلاق والآداب العامة .

ب = المحكوم بافلاسه الى ان يعاد اليه اعتباره .

ج = من قرر الاب او الجد عند عدمه حرمانه من التمييز قبل وفاته اذا ثبت ذلك ببينة خطية .

د = من كان بينه هو واحد اصوله او فروعه او زوجه وبين القاصر نزاع قضائي او خلاف عائلي يخشى منه على مصلحة القاصر .

مادة ١٧٩ — ينصب القاضي وصياً خاصاً مؤقتاً عند تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة الوصي او زوجه او احد اصوله او فروعه او من يمثلهم الوصي ان لم يبلغ هذا التعارض النزاع المنصوص عليه في المادة السابقة .

ب = صلاحيات الاوصياء :

مادة ١٨٠ — تبرع الوصي من مال القاصر باطل .

مادة ١٨١ — اذا كان للقاصر حصة شائعة في عقار فلو وصي باذن من المحكمة اجراء القسمة بالتراضي مع باقي الشركاء ولا تكون هذه القسمة نافذة الا بتصديق القاضي .

مادة ١٨٢ — لا يجوز للوصي دون اذن من المحكمة مباشرة التصرفات الآتية :

أ = التصرف في اموال القاصر بالبيع او الشراء او المقايضة او الشركة او الاقراض او الرهن او اي نوع آخر من انواع التصرفات الناقلة للملكية او المرتبة لحق عيني .

ب = تحويل الديون التي تكون للقاصر وقبول الحوالة عليه .

ج = استثمار الاموال وتصفيتها واقتراض المال للقاصر .

د = ايجار عقار القاصر لمدة اكثر من ثلاث سنوات في الاراضي الزراعية واكثر من سنة في المباني .

هـ = ايجار عقار القاصر لمدة تمتد الى سنة بعد بلوغه سن الرشد .

و = قبول التبرعات المقيدة بشرط او رفضها .

ز = الانفاق من مال القاصر على من يجب عليه نفقتهم الا اذا كانت النفقة محكوما بها حكما مبرما .

ح — الصلح والتحكيم .

ط = الوفاء بالالتزامات التي تكون على التركة او على القاصر مالم يكن قد صدر بها حكم مبرم .

ي = رفع الدعاوى الا ما يكون في تأخير ضرر للقاصر او ضياع حق له .

ل = التنازل عن الدعاوى واسقاط حقه في طرق المراجعة القانونية.

ل = التقاعد مع المحامين للخصومة عن القاصر .

م = تبديل التأمينات او تعديلها .

ن = استئجار اموال القاصر او ايجارها لنفسه او لزوجته او لـ
 لـ احد اقاربه او اصهاره حتى الدرجة الرابعة او لمن يكون الوصي
 نائباً عنه .

ص = ما يصرف في تزويج القاصر .

ج = واجبات الاوصياء :

مادة ١٨٣ — ١ — اذ ارأى الوصي قبيل بلوغ القاصر الثامنة عشرة انه
 مجنون او معتوه او انه لا يؤمن على امواله اذا ما بلغ هذه السن فعليه ان
 يخبر المحكمة عن ذلك بعريضة رسمية لتتظر في استمرار الوصاية عليه .

٢ — تبث المحكمة في ذلك بموجب وثيقة بعد سماع اقوال القاصر
 واجراء التحقيق او الفحص الطبي .

مادة ١٨٤ — ١ — على الوصي ان يودع باسم القاصر في خزانة
 الدولة او في مصرف توافق عليه المحكمة كل ما يحصله من تقوده ،
 وما ترى المحكمة لزوما لايداعه من الاسناد والحلي وغيرها خبال
 خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه اياها ولا يسحب منها شي الا
 باذن القاضي .

٢ — رفع من هزم الاموال قبل ايداعها مصاريف الإدارة
 والنفقة المقررة لشهر واحد .

مادة ١٨٥ — ١ — على الوصي ان يقدم حساباً سنوياً مؤيداً بالمستندات وفقاً للاحكام المقررة في هذا القانون .

٢ — للقاضي ان يعفي الوصي من تقديم الحساب اذا كانت اموال القاصر لا تزيد على خمسمائة ليرة سورية .

مادة ١٨٦ — للمحكمة ان تلزم الوصي بتقديم كفالة تقدرها وتكون مصاريفها على القاصر .

مادة ١٨٧ — ١ — تكون الوصاية على اموال القاصر بغير اجر الا اذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصي ان تحدد له اجراً ثابتاً او مكافأة عن عمل معين .

٢ — لا يجوز فرض اجرة عن مدة سابقة على الطلب .

مادة ١٨٨ — ١ — اذا رأت المحكمة كفاً يد الوصي عينت وصياً مؤقتاً لادارة اموال القاصر الى حين زوال سبب الكف او تعيين وصي جديد .

٢ — تسري على الوصي الموقت احكام الوصاية الواردة في هذا القانون .

د = انتهاء الوصاية ومسؤولية الوصي :

مادة ١٨٩ — تنتهي مهمة الوصي في الاحوال الآتية :

أ = نبوت القاصر .

ب = ببلوغه ثماني عشرة سنة الا اذا قررت المحكمة قبل بلوغه هذه السن استمرار الوصاية عليه او بلوغها معتوها او مجنوناً .

ج = بعودة الولاية للاب او للجد .

د = بانتهاء العمل الذي أقيم الوصي الخاص لمباشرته او انقضاء المدة التي حدد بها تعيين الوصي الموقت .

هـ = بقبول استقالته .

و = بزوال اهليته .

ز = بفقده .

ح = بعزله .

مادة ١٩٠ — ١ — يعزل الوصي في الحالات الآتية :

أ = اذا تحقق فيه سبب من اسباب الحرمان من الوصاية المبينة في المادة ١٧٨ من هذا القانون .

ب = اذا حكم عليه بالسجن خلال وصايته حكماً مبرماً عن جريمة اخرى لمدة سنة فاكثر ، ويجوز للقاضي في هذه الحالة الاكتفاء بتعيين وصي موقت .

ج = اذا رأت المحكمة في اعمال الوصي او اهماله ما يهدد مصلحة القاصر او ظهرت في حسابه خيانة .

٢ — يكون العزل بوثيقة بعد التحقيق وسماع اقوال الوصي وطالب العزل .

مادة ١٩١ — ١ — على الوصي الذي انتهت وصايته ان يسلم في خلال ثلاثين يوماً من انتهاء الاموال التي في عهده ويقدم عنها حساباً مؤيداً بالمستندات الى من يخلفه او الى القاصر الذي بلغ سن

الرشد او الى ورثته ان توفي وعليه ايضاً ان يقدم صورة عن الحساب الى المحكمة والى الناظر ان وجد .

٢ — اذا توفي الوصي او حجر عليه او فقد فعلى ورثته او من يمثله تسليم اموال القاصر وتقديم الحساب .

مادة ١٩٢ — كل وصي انتهت وصايته وامتنع دون عذر عن تسليم اموال القاصر لمن حل محله في الوصاية في المدة المحددة في المادة السابقة احيلت قضيته الى النيابة العامة بعد اذاره بعشرة ايام لاقامة الدعوى عليه باساءة الاثبات .

مادة ١٩٣ — ١ — اذا اخل الوصي بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون كان مسؤولاً عما يلحق القاصر من ضرر بسبب تقصيره وضامناً له كالكفيل .

٢ — للقاضي ان يلزمه بتعويض للقاصر لا يتجاوز خمسمائة ليرة سورية وبجرمانه من اجره كله او بعضه وبعزله او باحدى هذه العقوبات وذلك ماعدا الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، ويجوز اعفاء الوصي من ذلك كله او بعضه اذا تدارك ما قصر فيه .

مادة ١٩٤ — يقع باطلا كل تعهد او ابراء او مصالحية يحصل عليها الوصي من القاصر الذي بلغ سن الرشد قبل الفصل نهائياً في الحساب

مادة ١٩٥ — على وصي الحمل ان يبلغ المحكمة انفصال الحمل حياً او ميتاً او انقضاء مدة الحمل دون ولادة وتستمر وصايته على المولود ما لم تعين المحكمة غيره .

هـ = الناظر وواجباته ، ومسؤولياته .

مادة ١٩٦ — يجوز تعيين ناظر مع الوصي المختار او مع وصي القاضي .

مادة ١٩٧ - ١ - يتولى الناظر مراقبة الوصي في ادارة شؤون

القاصر وعليه ابلاغ القاضي عن كل امر تقضي مصلحة القاصر رفعه اليه .

٢ - على الوصي اجابة الناظر الى كل ما يطلبه من ايضاح عن

ادارة اموال القاصر وتمكينه من فحص الاوراق والمستندات الخاصة

بهذه الاموال .

مادة ١٩٨ - ١ - اذا شغرت الوصاية وجب على الناظر فوراً

ان يطلب الى المحكمة اقامة وصي جديد .

٢ - الى ان يباشر الوصي الجديد عمله يقوم الناظر من تلقاء

نفسه بالاعمال التي يكون في تأجيلها ضرر .

مادة ١٩٩ - ١ - يسري على الناظر فيما يتعلق بتعيينه وعزله

وقبول استقالته واجره على اعماله ومسؤوليته عن تقصيره ما يسري

على الوصي من احكام .

٢ - ينتهي النظر بانتهاء الوصاية مع ملاحظة ما توجهه المادة السابقة

الفصل الخامس - القوامة

مادة ٢٠٠ - ١ - المجنون والمعتوه محجوران لذاتها ويقام على كل

منهما قيم بوثيقة .

٢ — السفينة والمغفل يحجران قضاء وتصرفاتها قبل القضاء نافذة ويقام على كل منها قيم بقرار الحجر نفسه او بوثيقة على حدة .

٣ — السفينة هو الذي يبذر امواله ويضعها في غير مواضعها بانفاقه ما يعد من مثله تبذيراً .

٤ — المغفل هو الذي تغلب عليه الغفلة في اخذه وعطائه ولا يعرف ان يحتاط في معاملته لبلايته .

مادة ٢٠١ — للقاضي أن يأذن بتسليم المحجور عليه للسفينة والغفلة جانباً من امواله لادارتها وتسري عليه احكام القاصر المأذون .

الفصل السادس — الوكالة القضائية

مادة ٢٠٢ — المفقود هو كل شخص لا تعرف حياته او مماته او تكون حياته محققة ولكنه لا يعرف له مكان .

مادة ٢٠٣ — يعتبر كالمفقود الغائب الذي منعه ظروف قاهرة من الرجوع الى مقامه او ادارة شؤونه بنفسه او بوكيل عنه مدة اكثر من سنة وتعطلت بذلك مصالحه او مصالح غيره .

مادة ٢٠٤ — اذا ترك المفقود وكيلًا عاما تحكم المحكمة بتبنيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي والا عينت له وكيلًا قضائياً .

مادة ٢٠٥ — ينتهي فقدان بعودة المفقود او بموته او بالحكم باعتباره ميتاً عند بلوغه الثمانين من العمر .

مادة ٢٠٦ — يسري على القيم والوكيل القضائي ما يسري على الوصي من احكام الا ما يستثنى بنص صريح .

الكتاب الخامس

الوصية

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول — ركن الوصية وصحتها

مادة ٢٠٧ — الوصية تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت .

مادة ٢٠٨ — تنعقد الوصية بالعبارة او بالكتابة فاذا كان الموصي عاجزاً عنها انعقدت الوصية باشارته المفهومة .

مادة ٢٠٩ — تشترط في صحة الوصية الا تكون بما نهى عنه شرعاً

مادة ٢١٠ — ١ — تصح اضافة الوصية الى المستقبل ، وتعليقها بالشرط وتقييدها به اذا كان الشرط صحيحاً .

٢ — الشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة مشروعة للموصي له الوصى له او لغيرهما ولم يكن منهياً عنه ولا مخالفاً لمقاصد الشريعة

٣ — يجب مراعاة هذا الشرط مادامت المصلحة المقصودة به متحققة

٤ — اذا قيدت الوصية بشرط غير صحيح صحت الوصية ولغا الشرط

مادة ٢١١ — ١ — يشترط في الموصي ان يكون اهلاً للتبرع قانوناً
٢ — على انه اذا كان محجوراً عليه اسفه او غفلة جازت وصيته
بإذن القاضي .

مادة ٢١٢ — يشترط في الموصى له :
أ = ان يكون معلوماً .
ب = ان يكون موجوداً عند الوصية وحين موت الموصي
ان كان معيناً .

مادة ٢١٣ — ١ — الوصية لله تعالى ولاعمال البر بدون تعيين
جهة تصرف في وجوه الخير .
٢ — الوصية لاماكن العبادة والمؤسسات الخيرية والعلمية وسائر
المصالح العامة ، تصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من
شؤونها مالم يتعين المصرف بعرف او قرينة .
مادة ٢١٤ — تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد في
المستقبل ، فان تعذر وجودها صرفت الوصية الى اقرب مجانس
لتلك الجهة .

مادة ٢١٥ — ١ — تصح الوصية للأشخاص مع اختلاف الدين
والملة بينهم وبين الموصي .
٢ — اذا كان الموصى له اجنبياً تشترط المعاملة بالمثل .

مادة ٢١٦ — يشترط في الموصى به :
أ = ان يكون قابلاً للتملك بعد موت الموصي ومتقوماً في شريعته

ب = ان يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصي ان كان معيناً بالذات .

مادة ٢١٧ — تصح الوصية بالحقوق التي تنتقل بالارث ومنها حق المنفعة بالعين المستأجرة بعد وفاة المستأجر .

مادة ٢١٨ — تصح الوصية باقراض الموصى له قدرأ معلوما من المال ولا تنفذ فيما زاد من هذا المقدار على ثلث التركة الا باجازة الورثة .

مادة ٢١٩ — ١ — اذا خصص الشخص في حياته كلا من ورثته او بعضهم باعيان من ماله تعادل حصته الارثية واوصى بتنفيذ هذا التخصيص بعد وفاته جاز ذلك وكان لازماً بوفاته .

٢ — اذا زاد ما خصص لبعضهم عن حصته الارثية جرى على الزيادة حكم الوصية للوارث .

الفصل الثاني — بطلان الوصية والرجوع عنها

مادة ٢٢٠ — تبطل الوصية :

أ = مجنون الموصي جنوناً مطبقاً اذا اتصل بالموت .

ب = بموت الموصى له قبل الموصي .

ج = بهلاك الموصى به المعين قبل وفاة الموصي .

د = برجوع الموصي عن الوصية صراحة او دلالة .

ه = برد الموصى له بعد وفاة الموصي وفقاً لمسا هو مبين في

الفصل التالي .

مادة ٢٢١ — يعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل او تصرف يدل بقرينة او عرف على الرجوع عنهما لم يصرح الموصي بأنه لم يقصد الرجوع .
مادة ٢٢٢ — لا يعتبر انكاراً الايضاء رجوعاً ولا الفعل الذي يزيد في الموصى به زيادة لا يمكن تسليمه الا بها .

مادة ٢٢٣ — يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية او الواجبة .
أ = قتل الموصى له للموصي قصداً سواء اكان القاتل فاعلاً صلياً او شريكاً اذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة .

ب = تسببه قصداً في قتل الموصي ، ويعتبر من التسبب شهادته عليه زوراً اذا ادت الى قتله .

مادة ٢٢٤ — اذا بطلت الوصية اوردت في الكل او البعض عادماً بطلت فيه الى تركه الموصي .

الفصل الثالث — قبول الوصية وردها

مادة ٢٢٥ — الوصية لغير معين لا تحتاج الى قبول ولا ترد برداً حد .
مادة ٢٢٦ — الوصية لشخص طبيعي معين ترد بده اذا كان كامل الاهلية حين وفاة الموصي .

مادة ٢٢٧ — ١ — يشترط في الرد ان يكون بعد وفاة الموصي وخلال ثلاثين يوماً منها او من حين علم الموصي له بالوصية ان لم يكن علماً حين الوفاة .

٢ — اذا انقضت هذه المدة وهو ساكت علم او مات الموصى له خلالها دون ان يرد ولو كان غير عالم بالوصية اعتبر قابلا . وكانت الوصية تركة عنه .

مادة ٢٢٨ — ١ — رد الوصية يقبل التجزئة .

٢ — يجوز الرد لبعض الوصية ومن بعض الموصى لهم ، وتبطل بالنسبة للمردود وللراد فقط .

مادة ٢٢٩ — لا عبرة لقبول الوصية بعد الرد ، ولا للرد بعد القبول الا ان يقبل الورثة .

الباب الثاني

احكام الوصية

الفصل الاول — الموصى له

مادة ٢٣٠ — ١ — اذا كان الموصى له موجوداً عند موت الموصي استحق الموصى به من حين الموت مالم يفد نص الوصية ثبوت الاستحقاق في وقت معين بعد الموت .

٢ — تكون زوائد الموصى به من حين الموت ملكا للموصى له ولا تعتبر وصية وعلى الموصى له نفقة الموصى به منذ استحقاقه له .

مادة ٢٣١ — ١ — تصح الوصية بالاعيان للمعدوم ولما يشمل

الموجود والمعدوم ممن يحصون ، فإن لم يوجد احد من الموصى لهم وقت موت الموصي كانت الغلة لورثته وعند اليأس من وجود احد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكا لورثة الموصي .

٢ - ان وجد احد من الموصى لهم عند موت الموصي او بعده كانت الغلة له وكل من وجد منهم بعده شاركه في الغلة الى حين اليأس من وجود غيرهم فتكون العين والغلة لمن وجد منهم ويكون نصيب من مات منهم تركه عنه .

٣ - اذا كانت الوصية لهم بالمنافع وحدها استحق هذه المنافع من يوجد من الموصى لهم عند وفاة الموصي او بعده وعند اليأس من وجود غيرهم من الموصى لهم ترد العين لورثة الموصي .

مادة ٢٣٢ - ١ - لا تصح الوصية للذرية الا لطبقة واحدة .
٢ - اذا انقرضت الطبقة عادت العين تركه للموصي الا اذا كان قد أوصى بها أو ببعضها لغيرهم .

مادة ٢٣٣ - ١ - تصح الوصية لمن لا يحصون ويختص بها المحتاجون منهم ويترك أمر توزيعها بينهم لاجتهاد من له تنفيذ الوصية دون التقيد بالتعميم او المساواة .

٢ - من له تنفيذ الوصية هو الوصي المختار فان لم يوجد فالقاضي أو من يعينه لذلك .

مادة ٢٣٤ - اذا كانت الوصية لقوم محصورين بلفظ يتناولهم

ولم يعينوا باسمائهم وكان بعضهم غير أهل للوصية له وقت وفاة الموصي
استحق الباقيون جميع الوصية وفقاً لحكام هذا الفصل .

مادة ٢٣٥ — اذا كانت الوصية مشتركة بين معينين وجماعة أو
جهة أو بين جماعة وجهة أو بينهم جميعاً كان لكل شخص معين ولكل
فرد من افراد الجماعة المحصورين ولكل جماعة غير محصورة ولكل
جهة سهم من الموصى به .

مادة ٢٣٦ — ١ — تصح الوصية للحمل المعين وفقاً لما يلي :

أ = اذا اقر الموصي بوجود الحمل حين الإيصاء يشترط ان
يولد حياً لسنة فاقل من ذلك الحين .

ب = اذا كانت الحامل معتدة من وفاة او فرقة بائنة يشترط ان يولد
حياً لسنة ايضاً من حين وجوب العدة .

ج = اذا لم يكن الموصي بقرراً ولا الحامل معتدة يشترط أن يولد
حياً لتسعة أشهر فاقل من حين الوصية .

د = اذا كانت الوصية لحمل من شخص معين يشترط مع ماتقدم
ان يثبت نسب الولد من ذلك الشخص .

٢ — توقف غلة الموصى به منذ وفاة الموصي الى ان ينفصل الحمل
حياً فتكون له .

مادة ٢٣٧ — ١ — اذا جاءت الحامل في وقت واحد أو في
وقتتين بينها اقل من ستة أشهر بولدين حين أو أكثر كانت الوصية
بينهم بالتساوي الا اذا نصت الوصية على خلاف ذلك .

- ٢ — ان انفصل اخدم غير حي استحق الحي منهم كل الوصية .
٣ — ان مات احد الاولاد بعد الولادة ففي الوصية بالايمان تكون حصته بين ورثته . وفي الوصية بالمنافع تكون حصته في بدل المنفعة الى حين موته بين ورثته وبعد موته ترد الى ورثة الموصي .

الفصل الثاني — الموصى به

مادة ٢٣٨ — ١ — تنفذ الوصية لغير الوارث بثلاث مايقى من التركة بعد وفاء الدين من غير اجازة الورثة .

٢ — لا تنفذ للوارث ولا بما زاد على الثلث الا اذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي وكان المميز كامل الاهلية .

٣ — لا تنفذ فيما يستغرقه دين الا باجازة الدائن الكامل الاهلية او بسقوط الدين .

٤ — تنفذ وصية من لادين عليه ولا ارث له بكل ماله من غير توقف على اجازة أحد .

مادة ٢٣٩ — اذا كان الدين غير مستغرق للتركة واستوفي كله او بعضه من الوصية كان للموصى له ان يرجع بقدر المستوفي في حدود ثلث الباقي من التركة بعد وفاء الدين .

مادة ٢٤٠ — الوصية ببيع شيء أو اجازته من شخص بيدل فيه غبن فاحش يزيد مبلغه عن ثلث التركة يتوقف تنفيذها على اجازة الورثة ما لم يقبل الموصى له بدفع الزيادة .

مادة ٢٤١ — اذا كانت الوصية بقدر محدود من النقود او بعين وكان في التركة دين او مال غائب فان خرج الموصى به من ثلث الحاضر من التركة استحقه الموصى له والا استوفى منه بقدر هذا الثلث ، وكان الباقي للورثة ، وكلما حضر شيء استوفى الموصى له ثلثه حتى يستكمل حقه .

مادة ٢٤٢ — ١ — اذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وكان فيها دين او مال غائب استوفى الموصى له سهمه في الحاضر وكلما حضر شيء استوفى سهمه فيه .

٢ — اذا كان للتركة دين على أحد الورثة مستحق الاداء تقع المقاصة بينه وبين مجازئه من التركة ويعتبر الدين بهذه المقاصة مالا حاضراً

٣ — اذا لم يكن في التركة مال من جنس الدين الذي على الوارث لاتقع المقاصة ولكن يصير نصيب الوارث في التركة محجوزاً لاستيفاء الدين ويعتبر مايساوي هذا النصيب من الدين مالا حاضراً .

٤ — تعتبر انواع النقد واوراقه جنساً واحداً في المقاصة .

مادة ٢٤٣ — ١ — اذا كانت الوصية بعين من التركة او بنوع من انواعها فهلك الموصى به او استحق فلا شيء للموصى له .

٢ — اذا هلك بعضه او استحق اخذ الموصى له مايقى منه ضمن حدود ثلث التركة غير محسوب منها الهالك .

مادة ٢٤٤ — ١ — اذا كانت الوصية بحصة شائعة في معين فهلك او استحق فلا شيء للموصى له .
٢ — اذا هلك بعضه او استحق اخذ الموصى له جميع وصيته من الباقي غير متجاوزة ثلث التركة .

مادة ٢٤٥ — ١ — اذا كانت الوصية بحصة شائعة في نوع من اموال الموصي فهلك او استحق فلا شيء للموصى له .
٢ -- ان هلك بعضه او استحق اعتبر الهالك كأنه لم يكن وانصرف الوصية الى الباقي .

الفصل الثالث — الوصية بالمنافع

مادة ٢٤٦ — ١ — اذا كانت الوصية بالمنفعة مدة محددة المبدأ والمنتهى استحق الموصى له المنفعة في هذه المدة فاذا انقضت المدة قبل وفاة الموصي بطلت الوصية . واذا انقضى بعضها استحق الموصى له المنفعة في باقها .

٢ — اذا كانت المدة معينة القدر غير محددة المبدأ بدأت من وقت وفاة الموصي مع ملاحظة حكم المادة التالية :

مادة ٢٤٧ — ١ — اذا منع احد الورثة الموصى له من الانتفاع بالعين الموصى بمنفعتها ضمن له بدل المنفعة .

٢ — اذا كان المنع من جميع الورثة كان الموصى له بالخيار بين الانتفاع بالعين مدة اخرى وتضمينهم بدل المنفعة .

٣ — اذا كان المنع من جهة الموصي او لعذر قاهر حال بين الموصى له والانتفاع وجبت له مدة اخرى من وقت زوال المانع .

مادة ٢٤٨ — اذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع او الاستغلال على وجه غير الذي اوصى به جاز الموصى له ان ينتفع بها او يستغلها على الوجه الذي يراه بشرط عدم الاضرار بالعين الموصى بمنفعتها .

مادة ٢٤٩ — اذا كانت الوصية بالثمرة فللموصى له الثمرة القائمة وقت موت الموصي وما يحدث منها ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك .

مادة ٢٥٠ — في الوصية بحصة من المنفعة تستوفى تلك الحصة بقسمة الغلة او الثمرة بين الموصى له وورثة الموصي بنسبة ما يخص كل فريق او بالمهاياة زمانا او مكانا او بقسمة العين اذا كانت تحتل القسمة من غير ضرر وللمحكمة عند الاختلاف تعيين احدي هذه الطرائق .

مادة ٢٥١ — ١ — اذا كانت الوصية لجهة بالمنفعة ولاخرى بالرقبة جازت الوصيتان وكانت الضرائب التي تفرض على العين ونفقات الانتفاع على الموصى له بالمنفعة .

٢ — ينفذ بيع ورثة الموصي نصيبهم في العين الموصى بمنفعتها دون حاجة الى اجازة الموصى له .

مادة ٢٥٢ — تسقط الوصية بالمنفعة في الحالات التالية :

- أ = بوفاة الموصى له قبل استيفاء المنفعة الموصى بها كلها او بعضها .
 ب = بتملك الموصى له العين التي اوصى له بمنفعتها .
 ج = بتنازله عن حقه فيها لورثة الموصي بعوض او بغير عوض
 د = باستحقاق العين .

مادة ٢٥٣ — يحسب خروج الوصية بالمنافع والحقوق من ثلث التركة كما يلي :

أ = اذا كانت الوصية بالمنافع مؤبدة او مطلقة او لمدة حياة الموصى له او لمدة تزيد على عشر سنين ففي الوصية بجميع منافع العين تعتبر المنافع مساوية لقيمة العين نفسها وفي الوصية بحصة نسبية من المنافع تعتبر مساوية لنظير هذه النسبة من العين .

ب = اذا كانت الوصية بالمنافع لمدة لا تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة .

ج = اذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفرق بين قيمة العين محملة بالحق الموصى به وقيمتها بدونه .

الفصل الرابع — احكام الزيادة في الموصى به

مادة ٢٥٤ — ١ — اذا زاد الموصي في العين الموصى بها شيئاً لا يستقل بنفسه التحق بالوصية .

٢ — ان كانت الزيادة مما يستقل بنفسه شارك الورثة للموصى له في المجموع بحصة تعادل قيمة الزيادة قائمة .

٣ — اذا كانت الزيادة مما يتساح في مثله عادة او وجد ما يدل على ان الموصي قد قصد الحاقها بالوصية فانها تلحق بها .

مادة ٢٥٥ — اذا هدم الموصي العقار الموصى به واعاد بناءه مغيراً معالنه دون نوعه كانت العين بحالتها الجديدة وصية .

مادة ٢٥٦ — اذا جعل الموصي من بناء العين الموصى بها ومن بناء عين اخرى وحدة لا يمكن معها تسليم الموصى به منفرداً اشترك الموصى له مع الورثة بقدر قيمة وصيته .

الفصل الخامس — الوصية الواجبة

مادة ٢٥٧ — ١ — من توفي وله اولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله او معه وجب لاحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشرائط الآتية :

أ = الوصية الواجبة لهؤلاء الاحفاد تكون بمقدار حصتهم مما يرثه ابوهم عن اصله المتوفى على فرض موت ابيهم اثر وفاة اصله المذكور على ان لا يتجاوز ذلك ثلث التركة .

ب = لا يستحق هؤلاء الاحفاد وصية ان كانوا وارثين لاصل ابيهم جداً كان او جدة ، او كان قد اوصى لهم او اعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة ، فان

أوصى لهم بأقل من ذلك وجبت تكملته وإن أوصى بأكثر كان الزائد وصية اختيارية ، وإن أوصى لبعضهم فقط وجبت الوصية للآخر بقدر نصيبه .

ج = تكون هذه الوصية لأولاد الابن ولأولاد ابن الابن وإن نزل واحداً كانوا أو أكثر للذكر مثل حظ الانثيين ، يحجب فيها كل أصل فرعه دون فرع غيره ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط .

٢ - هذه الوصية الواجبة مقدمة على الوصايا الاختيارية في الاستيفاء من ثلث التركة .

الفصل السادس - تراحم الوصايا

مادة ٢٥٨ - إذا زادت الوصايا على ثلث التركة وأجازها الورثة وكانت التركة لا تفي بالوصايا أو لم يحيزوها وكان الثلث لا يفي بها - قسمت التركة أو الثلث بحسب الأحوال بين الوصايا بالمخاصة على ألا يستوفي الموصى له بالعين نصيبه إلا من هذه العين .

مادة ٢٥٩ - إذا كانت الوصية بالقربات ولم ينف بها ما تنفذ فيه الوصية فإن كانت متحدة الدرجات كانت متساوية في الاستحقاق وإن اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل .

الكتاب السادس

الموارث

الباب الاول

احكام عامة

مادة ٢٦٠ — ١ — يستحق الارث بموت المورث او باعتباره ميتاً بحكم القاضي .

٢ — يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث او وقت الحكم باعتباره ميتاً ويكون الحمل مستحقاً للارث اذا توافر فيه ما نص عليه في المادة ٢٣٦

مادة ٢٦١ — اذا مات اثنان ولم يعلم ايها مات اولاً فلا استحقاق لاحدهما في تركة الآخر سواء أكان موتهما في حادث واحد ام لا .

مادة ٢٦٢ — ١ — يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :
أ = ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن بالقدر المشروع .

ب = ديون الميت .

ج = الوصية الواجبة .

د = الوصية الاختيارية .

- ه = الموارث بحسب ترتيبها في هذا القانون .
 ٢ — اذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي :
 ا = استحقاق من اقر له الميت بنسب على غيره .
 ب = ما اوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية .
 ٣ — اذا لم يوجد احد من هؤلاء آلت التركة او ما بقي منها الى الخزانة العامة .

الباب الثاني

في اسباب الارث وموانعه وطرائقه

- مادة ٢٦٣ — ١ — اسباب الارث — الزوجية والقربة .
 ٢ — للارث ثلاث طرائق — الفريضة المقدرة، او العصوبة، او حق الرحم .
 ٣ — يكون الارث بالزوجية بطريق الفرض .
 ٤ — يكون الارث بالقربة بطريق الفرض او العصوبة او بهما معاً ، او بالنصيب الرحمي .
 فاذا كان لوارث جهتا ارث ورث بهما معاً مع مراعاة احكام المادتين ٢٧١ و ٢٩٦
 مادة ٢٦٤ — يمنع من الارث مايلي :
 ا = موانع الوصية المذكورة في المادة ٢٢٣
 ب = اختلاف الدين بين المسلم وغيره

ج = لا يمنح الاجنبي حق الارث الا اذا كانت قوانين بلاده تمنح مثل ذلك للسوريين .

الباب الثالث

الارث بطريق الفريضة

مادة ٢٦٥ — ١ — الفرض سهم مقدر للوارث في التركة ويبدأ في التوريث باصحاب الفروض وهم :

الاب ، الجد العصبي وان علا ، الاخ لام ، الاخت لام ، الزوج ، الزوجة ، البنات بنات الابن وان نزل ، الاخوات لاب وام ، الاخوات لاب ، الام ، الجدة الثابتة وان علت .

٢ — الجد العصبي هو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت الا انقضى فاذا دخلت في نسبته انقضى فهو جد رحمي والجدة الثابتة هي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت ، جد رحمي .

مادة ٢٦٦ — مع مراعاة حكم المادة ٢٨٠ للاب وكذا للجد العصبي فرض السدس اذا وجد للميت ولد او ولد ابن وان نزل .

مادة ٢٦٧ — ١ — لاولاد الام فرض السدس للواحد ، واثنين الاثنين فاكثر ذكورهم واناثهم في القسمة سواء .

٢ — في الحالة الثانية اذا استغرقت الفروض التركة وكان مع اولاد الام اخ شقيق او اخوة اشقاء بالانفراد او مع اخت شقيقة او اكثر ، يقسم الثلث بين الجميع على الوجه المتقدم .

مادة ٢٦٨ — ١ — للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وان نزل . والربع مع الولد او ولد الابن وان نزل .

٢ — للزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا إذا مات الزوج وهي في العدة فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وان نزل .
والثمن مع الولد او ولد الابن وان نزل وذلك مع مراعاة حكم المادة ١١٦ المتقدمة في طلاق المريض .

٣ — اذا تعددت الزوجات اشتركن في هذه الفريضة .

مادة ٢٦٩ — مع مراعاة حكم المادة ٢٧٧ :

- ١ — للواحدة من البنات فرض النصف، وللاثنتين فاكثراثلثان.
 - ٢ — لبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت او بنت ابن أعلى منهن درجة .
 - ٣ — لهن ولو تعددن السدس مع البنت او بنت الابن الاعلى درجة
- مادة ٢٧٠ — مع مراعاة حكم المادتين ٢٧٧ و ٢٨٠

١ — للواحدة من الاخوات الشقيقات فرض النصف وللاثنتين فاكثراثلثان .

٢ — للاخوات لاب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود اخت شقيقة .

٣ — لهن ولو تعددن السدس مع الاخت الشقيقة .

مادة ٢٧١ — ١ — للام فرض السدس مع الولد او ولد الابن وان نزل او مع اثنتين فاكثراثنتين من الاخوة او الاخوات .

٢ — لها الثلث في غير هذه الاحوال ، غير انها اذا اجتمعت مع احد الزوجين والاب فقط كان لها ثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين
 مادة ٢٧٢ — للجدّة الثابتة او الجدات السدس ويقسم بينهما على السواء لافرق بين ذات قرابة وقرابتين .
 مادة ٢٧٣ — اذا زاد انصباة اصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم انصباؤهم في الارث .

الباب الرابع

الارث بطريق العصوبة النسبية

مادة ٢٧٤ — ١ — اذا لم يوجد احد من ذوي الفروض او وجد ولم تستغرق الفروض التركة كانت التركة او ما بقي منها بعد الفروض للعصبة من النسب .

٢ — العصبة من النسب ثلاثة انواع :

أ = عصبة بالنفس .

ب = عصبة بالغير .

ج = عصبة مع الغير .

مادة ٢٧٥ — للعصوبة بالنفس جهات اربع مقدم بعضها على بعض في الارث على الترتيب الآتي :

١ — البنوة وتشمل الابناء وابناء الابن وان نزل .

٢ — الابوة وتشمل الاب والجد العصبي وان علا .

٣ — الاخوة وتشمل الاخوة لابوين والاخوة لاب وابناءهما وان نزلوا .

٤ — العمومة وتشمل اعمام الميت لابوين او لاب واعمام ابيه كذلك واعمام جده العصبي وان علا وابناء من ذكروا وان نزلوا .

مادة ٢٧٦ — ١ — اذا اتحدت العصبة بالنفس في الجهة كان المستحق للارث اقربهم درجة الى الميت .

٢ — اذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بقوة القرابة فمن كانت قرابته من الابوين قدم على من كانت قرابته من الاب فقط .
٣ — اذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الارث بينهم على السواء .

مادة ٢٧٧ — ١ — العصبة بالغير هن :

أ = البنات مع الابناء .

ب = بنات الابن وان نزل مع ابناء الابن وان نزل اذا كانوا في درجتهم مطلقاً او كانوا انزل منهم اذا لم يرثن بغير ذلك .

ج = الاخوات لابوين مع الاخوة لابوين والاخوات لاب مع الاخوة لاب .

٢ — يكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الانثيين

مادة ٢٧٨ — ١ — العصبية مع الغير هن :

الاخوات لابوين او لاب مع البنات او ابناء الابن وان نزل ،
ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض .

٢ — في هذه الحالة تعتبر الاخوات لابوين كالاخوة لابوين ،
وتعتبر الاخوات لاب كالاخوة لاب وبأخذن احكامهم بالنسبة لباقي
العصبات في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

مادة ٢٧٩ — ١ — اذا اجتمع الجد العصبي مع الاخوة والاخوات
لابوين او لاب فانه يقاسمهم كأخ ان كانوا ذكوراً فقط او ذكوراً
واناثاً او اناثاً عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .

٢ — اذا كان الجد مع اخوات لم يعصبن بالذكور ولا مع الفرع
الوارث من الاناث فانه يستحق الباقي بعد اصحاب الفروض بطريق
التعصيب .

٣ — على انه اذا كانت المقاسمة او الارث بالتعصيب على الوجه
المتقدم تحرم الجد من الارث او تنقصه عن الثلث اعتبر صاحب فرض
الثلث .

٤ — ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الاخوة والاخوات لاب .

مادة ٢٨٠ — اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت او بنت الابن
وان نزل استحق السدس فرضاً والباقي بطريق العصبية .

الباب الخامس

الحجب والرد

الفصل الاول

الحجب

مادة ٢٨١ — ١ — الحجب هو ان يكون لشخص اهلية الارث
ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر .

٢ — المحجوب يحجب غيره .

مادة ٢٨٢ — المحروم من الارث لمانع من موانعه لا يحجب احداً
من الورثة .

مادة ٢٨٣ — ١ — تحجب الجدة الثابتة بالام مطلقاً ، والجدة
البعيدة بالجدة القرية ، والجدة لاب بالاب .

٢ — الجد العصبي يحجب الجدة اذا كانت اصلا له .

مادة ٢٨٤ — يحجب اولاد الام بالاب وبالجد العصبي وان علا
وبالولد وولد الابن وان نزل .

مادة ٢٨٥ — ١ — يحجب كل من الابن وابن الابن وان
نزل بنت الابن التي تكون انزل منه درجة .

٢ — يحجبها ايضا بنتان او بنتا ابن اعلى منها درجة ما لم يكن
معه من يعصها طبقاً لحكم المادة ٢٧٧ .

مادة ٢٨٦ — يحجب الاخت لابوين كل من الاب والابن وابن الابن وان نزل .

مادة ٢٨٧ — يحجب الاخت لاب كل من الاب والابن وابن الابن وان نزل، كما يحجبها الاخ لابوين والاخت لابوين، اذا كانت عصبه مع غيرها . طبقاً لحكم المادة ٢٧٨ والاختان لابوين اذا لم يوجد اخ لاب .

الفصل الثاني

الرد

مادة ٢٨٨ — ١ — اذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصبه من النسب رد الباقي على غير الزوجين من اصحاب الفروض بنسبة فروضهم .

٢ — يرد باقي التركة الى احد الزوجين اذا لم يوجد عصبه من النسب او احد اصحاب الفروض النسبية او احد ذوي الارحام .

الباب السادس

الارث بحق الرحم

مادة ٢٨٩ — ١ — اذا لم يوجد احد من ذوي الفروض ولا من العصبات النسبية كان ميراث الميت لذوي الارحام .

٢ — ذوو الارحام هم الاقارب من غير اصحاب الفروض او العصبات النسبية الذين سبق بيانهم .

الفصل الاول

تصنيف ذوي الارحام

مادة ٢٩٠ — ١ — ذوو الارحام اربعة اصناف مقدم بعضها على بعض في الارث بحسب الترتيب التالي :

الصنف الاول — من كان من فروع الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن منها نزلوا .

الصنف الثاني — من كان من اصول الميت ، وهم الاجداد الرحميون ، والجندات غير الثابتات منها علوا .

الصنف الثالث — من كان من فروع ابوي الميت ، وهم اولاد الاخوات مطلقا ، واولاد الاخوة لأم ، وبنات الاخوة لابوين أو لأب وفروع هؤلاء الاولاد منها نزلوا .

الصنف الرابع — من كان من فروع احدا جداد او جندات الميت منها علوا .

٢ — هذا الصنف الرابع يقسم الى مراتب صعودا ، وتقسم كل مرتبة الى طبقات نزلوا .

أ = المرتبة من هذا الصنف الرابع هي فروع كل جد منها نزلوا .

فالمرتبة الاولى فروع اجداد الميت الادنين (ابي أبيه ، وابي أمه وأم أبيه ، وأم أمه) .

والمرتبة الثانية فروع اجداد ابويه .

والمرتبة الثالثة فروع اجداد جديه وهكذا . . .

ب = الطبقة هي كل درجة من فروع المرتبة الواحدة .

فالاعمام لأُم ، والعمات والاخوال والحالات هم الطبقة الاولى من المرتبة الاولى .

واولاد هؤلاء ، وبنات الاعمام لابوين أو لاب هم الطبقة الثانية منها ، وهكذا . . .

الفصل الثاني

ميراث ذوي الارحام

مادة ٢٩١ — ١ — الصنف الاول من ذوي الارحام اولاهم بالميراث اقربهم درجة الى الميت .

٢ — ان استوتوا في الدرجة فولد صاحب الفرض اولى من ولد

ذوي الرحم .

٣ — ان كانوا كلهم يدلون او لا يدلون بصاحب فرض اشتركوا في الارث .

مادة ٢٩٢ — ١ — الصنف الثاني من ذوي الارحام يقدم ايضاً

منهم الاقرب درجة ثم من يدلي بصاحب فرض كما في الصنف الاول

٢ — اذا تساوا درجة وادلاء ينظر :

أ = ان كانوا جميعاً من جانب الاب او من جانب الام اشتركوا في الميراث .

ب = ان اختلف جانبهم فالثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة الأم .

مادة ٢٩٣ — ١ — الصنف الثالث من ذوي الارحام اولام بالميراث ايضاً اقربهم درجة الى الميت .

٢ — ان استوا في الدرجة قدم ولد العصبية على ولد ذي الرحم .

٣ — ان كانوا جميعاً اولاد عصبيات او اولاد ارحام قدم الاقوى

قراءة ، فمن كان اصله لابوين يحجب من كان اصله لاحدهما فقط ، ومن كان اصله لاب يحجب من كان اصله لام .

٤ — فان استوا في قوة القراءة ايضاً اشتركوا في الارث .

مادة ٢٩٤ — ١ — كل مرتبة من مراتب الصنف الرابع

بجميع طبقاتها تقدم على المراتب التي قوتها بجميع طبقاتها .

٢ — كل طبقة من كل مرتبة تحجب الطبقات التي تحتها .

مادة ٢٩٥ — ١ — الطبقة الاولى من كل مرتبة من مراتب

الصنف الرابع اذا وجد فيها متعددون وكانوا كلهم من جانب الاب

فقط كالعلمات ، او من جانب الام فقط كالاخوال ، قدم الاقوى قراءة ،

فالعمة لابوين او لاب تحجب العم لام ، وكذا الخالة لابوين تحجب

الخال لاب .

فان كانوا متساوين في قوة القرابة اشتركوا في الارث .

٢ — اذا كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام
فالثلاثان لفريق الاب والثالث لفريق الام ، ثم يوزع نصيب كل فريق
بين افراده بحسب قوة القرابة على النحو المبين في الفقرة السابقة .

مادة ٢٩٦ — ١ — في الطبقات النازلة من كل مرتبة من مراتب
الصنف الرابع يقدم الاقرب درجة على الابدل ولو كان احدهما من
جانب الاب والآخر من جانب الام .

٢ — اذا استوا في الدرجة وكانوا من جانب واحد قدم ولد
العصبة على ولد ذي الرحم ، فبنت العم العصبية تحجب ابن العم لام .
اذا كانوا جميعا اولاد عصباء او اولاد ارحام قدم الاقوى قرابة ،
فولد العمة لابوين يحجب ولد العمة لاب وولد العمة لاب يحجب
ولد العمة لام .

٣ — اذا كانوا مع تساوي الدرجات بعضهم من جانب الاب
وبعضهم من جانب الام فالثلاثان لفريق الاب والثالث لفريق الام ،
ثم يوزع نصيب كل فريق بين افراده بالطريقة المبينة في الفقرة السابقة ،
يقدم منهم ولد العصبة ثم الاقوى قرابة .

مادة ٢٩٧ — ١ — في ميراث ذوي الارحام مطلقا المذكور مثل

حظ الاثنين .

٢ — اذا وجد منهم واحد فقط استقل بالميراث ذكرًا
كان او انثى .

٣ — لا عبرة لتعدد جهات القرابة فيهم الا اذا تعدد به الجانب
فكان الشخص من جانب الاب وجانب الام معاً .

الباب السابع

في المقر له بالنسب

مادة ٢٩٨ — اذا اقر شخص بالنسب على غيره لمجهول النسب
استحق المقر له التركة بالشرائط التالية :

١ — ان لا يثبت نسب المقر له من المقر عليه .

٢ — ان لا يرجع المقر عن اقراره

٣ — ان لا يقوم به مانع من موانع الارث .

ان يكون المقر له حياً وقت موت المقر او وقت الحكم باعتباره ميتاً

الباب الثامن

مادة ٢٩٩ — يوقف للحمل من تركه المتوفى اكبر النصيبين
على تقدير انه ذكر او انثى .

مادة ٣٠٠ — اذا توفي الرجل عن زوجته او عن معتمدته فلا
يرثه حملها الا اذا ولد حياً ثابت النسب منه بالشرائط المبينة لثبوت
النسب في هذا القانون .

مادة ٣٠١ — ١ — اذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه بعد ولادته يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة .

٢ — اذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

مادة ٣٠٢ — ١ — يوقف للمفقود من تركه مورثه نصيبه فيها فان ظهر حياً اخذه وان حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه .

٢ — ان ظهر حياً بعد الحكم بموته اخذ ما بقي من نصيبه في ايدي الورثة .

مادة ٣٠٣ — مع مراعاة المدة المبينة في المادة ٣٠٠ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الام وقرابتها ، وترثها الام ، وقرابتها .

مادة ٣٠٤ — ١ — التخرج هو ان يتصلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم .

٢ — اذا تخرج احد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة .

٣ — اذا تخرج احد الورثة مع باقيهم فان كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة انصباهم فيها وان كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التخرج على طريقة قسمة نصيب التخرج قسم عليهم بنسبة مادفع كل منهم .

مادة ٣٠٥ — كل مالم يرد عليه نص في هذا القانون يرجع فيه الى القول الارجح في المذهب الحنفي .

مادة ٣٠٦ — تطبق احكام هذا القانون على جميع السوريين سوى ما تستثنيه المادتان التاليتان .

مادة ٣٠٧ — لا يعتبر بالنسبة للطائفة الدرزية ما يخالف الاحكام التالية :

أ = يتثبت القاضي من اهلية العاقلين وصحة الزواج قبل العقد .

ب = لا يجوز تعدد الزوجات .

ج = لا تسري احكام الامان والرضاع على افراد الطائفة .

د = اذا تزوج شخص بنتاً على انها باكر ثم ظهر انها ثيب فان كان عالماً بذلك قبل دخوله بها فليس له حق المطالبة بشيء من المهر او الجهاز ، وان لم يعلم ذلك الا بعد الدخول بها فله استرجاع نصف المهر اذا اراد ابقاها في عصمته وله استرجاع كامل المهر والجهاز ان ثبت ان فض البكارة كان بسبب الزنا واراد تطليقها .

اذا ادعى الزوج كذبا انه وجد زوجته ثيبا وطلبت التفريق منه كان لها ان تستبقي ما قبضته من مهر وجهاز .

ه = اذا حكم على الزوجة بالنزاع فللزوجة تطليقها واسترجاع مادفعه من مهر وما بقي من جهاز .

إذا حكم الزوج بالزنا فللزوجة طلب التفريق واخذ كامل مهرها المؤجل .

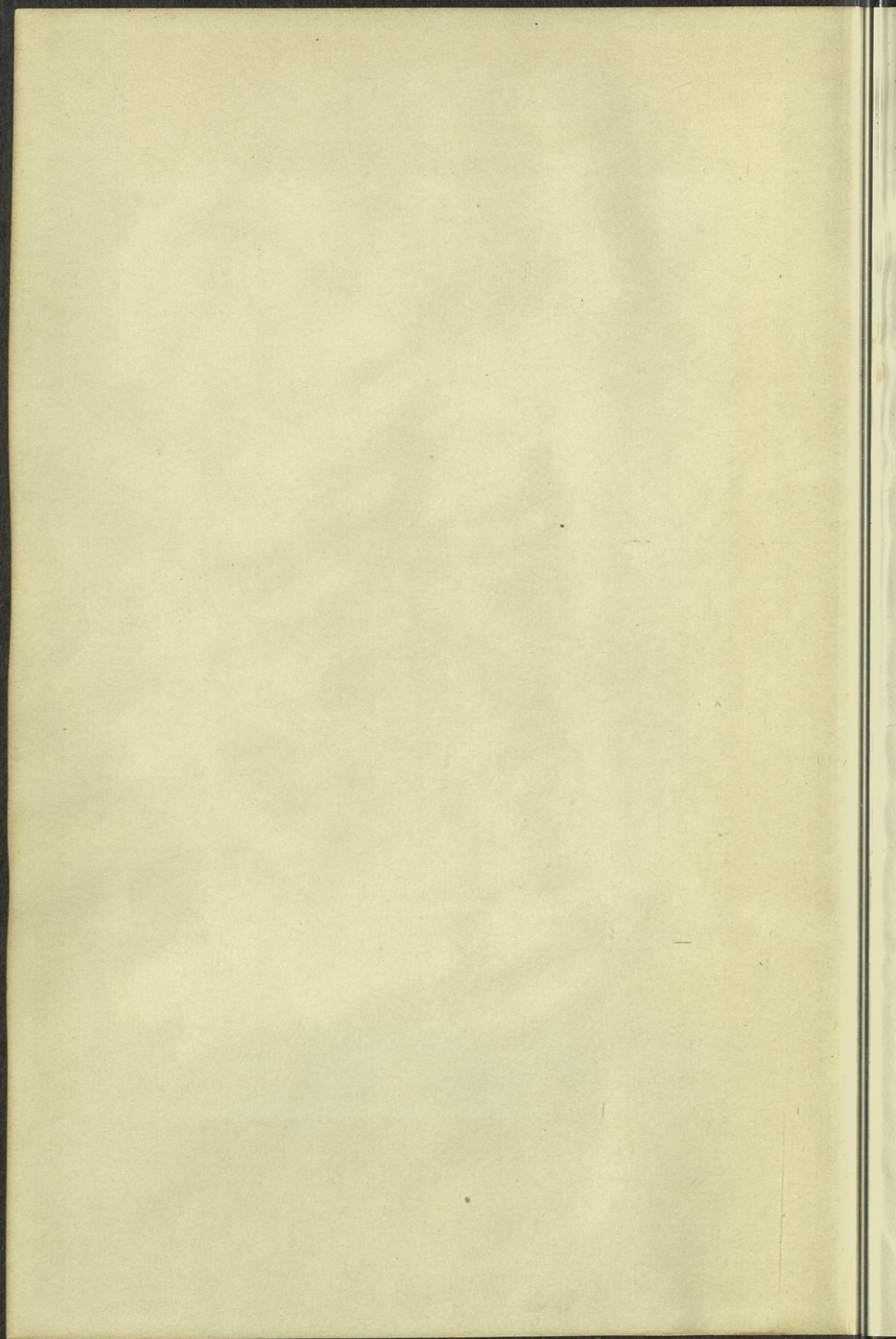
و = لا يقع الطلاق الا بحكم القاضي وبتقرير منه .

ز = لا يجوز عودة المطلقة الى عصمة مطلقها .

ح = تنفذ الوصية لوارث وغيره بالثلث وبأكثر منه .

ط = ان الفرع المتوفى قبل وفاة مورثه تقوم فروعه مقامه ويأخذ نصيبه كما لو كان حيا .

مادة ٣٠٨ — يطبق بالنسبة الى الطوائف المسيحية واليهودية
مالدى كل طائفة من احكام تشريعية دينية تتعلق في الخطبة وشروط
الزواج وعقده ، والمتابعة والنفقة الزوجية ونفقة الصغير وبطلان
الزواج وحله وانفكاك رباطه وفي البائنة (الدوطة) والحضانة .



DATE DUE



349.569:Su96ksA:c.1

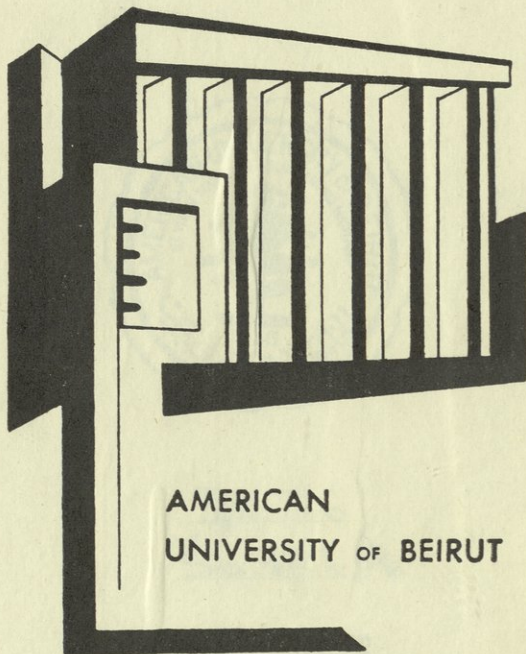
سوريا. وزارة العدلية

[سوريا. قوانين، أنظمة، الخ.] قانون ال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01022327



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

349.568
SU96KSA